بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضاك وصلى على من اوتي جوامع الكلم من بين
انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى
المقتفين بهم في مصادرهم وموارديهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال
والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحائح النيات
في ابواب الخيرات قال المص علا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله
الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينتين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الكلامي اغنى عن كتب الصلوة على النبي عم لان المقصود
به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ الظاهر انه لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما
كون المص من المصنفين الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه
في مبدا امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في
كلام الله تعالى حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري
وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار
صيغة المضارع قال قال لضرورة تاخر الكتابة عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في
الذكر لتقدم الفاعل على المفعول وانما لم يقل قلت بضم النفس وليمكن التوصيف وابداء
الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه كيلا
يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ
ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه
ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما اي الى والديه واليه اي الى احمد مغفرتا تقه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية

للسجع

للسجع ثم عرض على العلم الذي وقع التاليف فيه فقال مخاطبا فخاطبا العام اعلم ان الصرف
اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب
لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اي في اطلاق العلوم على الالفاظ الدالة
عليها اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول اي العلوم شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان
الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدره مع
ماذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها
اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم
يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم
مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف على قوله جاعل فالق لكونه
بمعنى فلق واما على قراءة غيرهم وجاعل على وزن فاعل مع جر الليل في الدراية جمع درية
وهي الفعلة مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي المدريات اي المعقولات داروها
اي عاقلوا الصرف وعاملوه وتانيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يفضل في الروايات جمع رواية
وهي النقل بمعنى المرويات اي المنقولات عاروها اي العريانون من ثيابها العري كناية عن الجهل
ولذلك عداه بنفسه والا فالعري يتعدى بمن كما اشرنا اليه وانما قال في الدراية يقوى وفي
الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه
يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا يجدون علما من
العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين
لا يدفع ومكشوف لا يتقنع اي لا يخفى فاذن لا شك ان محصلها العاري منها يضل في سلوكه
ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدراية واذا كان الحال على هذا المنوال

فجمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد
واذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه عليك بالتنبيه له في مقامه ويحتمل ان يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه
فجمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي
معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اي محل راحة الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله
وهو اي ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة
لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع
والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب ليكون كل منهما سببا
للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة
مصرحة بل المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات النجاح له
قرينتها والنجاح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة
المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح غير ذلك فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح
وقوله وراح اي كف رحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطها لا يفوته شيء منها كما ان الكف الواسع يحيط بما لم يحط
غيره بسببه وفي قوله وفي معيدته عطف على قوله راح رحراح قوله وفي معيدته اي في ذهن الصبي
استعارة المعدة للذهن لكون كل واحد منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما
ان المعدة محل غذاء الاشباح العطف والجار والمجرور اعني في معيدته متعلق براح في قوله حين راح

اي حصل

اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها
والتقرر وفي هذه الاستعارة فايدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل
عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح اوراح عطفه بالواو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه
مشبها مثل قوله تعالى انما او كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل
تفاح اوراح اي يشبههما في النفع وفي حصوله في ذهنه وخاطره وقوله لا بغيره
متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم
واستعين الله في جميع المهمات وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى
اي الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع الصبي الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا لذهن المخاطب وترغيبا له في
استماع ما يلقيه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وتفاؤلا بالاسعاد في مطلع
الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف اي المريد لتحصيل الصرف
ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج في الكلام نصيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث
اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان
اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب
اي انواع من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا
لامتناع حصول الشيء بدون شرايطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال
في متعارف اللغة على حصل المطلوب انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا
ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص و
التضعيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تعالى

وبعضها يعرف مباحثها وكلام الصرف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك
يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اي اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها
وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل واسم
المفعول والمكان والآلة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة فكرته اي الكتاب
وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب
لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات
المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولاشك
ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوايل اول تلك
الابواب اشارة الى ما ذكرنا **الباب الاول** من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان
البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم
لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها بالسماع ما قدم باب الصحيح ولما توقف البحث
عنه على تصور معرفته فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير
الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو البناء
الذي ليس في معابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هي الواو والياء
والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيها
ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء الفعل الا الضاد وفي مقابلة عينه
الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة

وليس

وليس فيه ابدال ولا نقل فيشمل نحو ضرب والتعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو
وضارب ويضرب ومضروب واقتضى واختص الفاء والعين واللام من بين حروف
المباني التي بنيت الكلمة عليها وركبت منها يعني حروف الهجاء للوزن والمعيار حتى يكون
فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية احترازا عن
المخارج الجزئية فان لكل حرف مخرجا جزئيا مخصوصا به شيء اي حرف وهذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه سامعا للافعال
وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل
الوجه الآخر مرجحا كعلمه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح
العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم واتمام بعل واختص فعل للوزن و
احتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للتمييز بين الحركات المختلفة من ضرب وعلم وحسن
اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن
جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش وانما زاد اللام دون غيره لان الزيادة
بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع
في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا
الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني
يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر المصطلح
كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه كمعروفه ومجهوله لمجهوله الا ان صيغة المعروف
والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم
واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس

الاشتقاق لاي جنس آخر من العلل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق من قريب ان شاء الله تعالى
عند التصريح من التصريح وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي معنى
المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو
تسمع بالمعيدي فليس بحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان
اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني
المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه
متعددا وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا
ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها
وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه المصدر اسم لصدق تعريفه عليه
والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان
التركيب من الاسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد
ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا لان الاصالة في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في
الوضع والكلام فيه ونقول ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق
انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب مصدر اي هذا الاسم وهو
في اللغة موضع يصدر عنه الابل لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق عليه
المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور
ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر
مصدرا ميميا بمعنى المصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به
كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يتفاع

من

من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الفرض من الفرع كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي
الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في طوقه لكن لم يرد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر
اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد في الحكم باصالة المصدر
او الفعل واثباتها الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في
محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع
ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة المثبتين ولم يبادر اليها عقيب
ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة
الى حقيته مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر و
سينبه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه للخلاف فيه لا
فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا فذكره الاشتقاق في اللغة اخذ شيء
الشيء فهو متعد في الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من
حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى علمه فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه
من حيث يحتاج احدنا الى عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما
يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت
اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعول
الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ في تركيب حروف الاصول فان حروف الزيادة
كما في الاستعمال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلوس والمعنى واحترز به عن نحو

ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المنبا ولا انواعه الثلثة وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم
انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى
الى اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير
اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة
الا ان نظر المص انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه
فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ان احدهما
الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق
والمشتق منه من المغايرة بوجه والاتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا و
اتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير
بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذهب
وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق
لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخريين
مناسبة لا تستنكر ان سامع الكل واما قلنا في المغايرة التقديرية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب
فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لبنائها وبناء الكلمة
عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة
لا اعتداد بها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا
سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن
م

لم قلت ان مطلق حركة الآخر غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة و
ان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال
وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي
بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا
نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما
موافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو قلم من القلب والاول الاخلال بالحائط
والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما
تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من
النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر
اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر
الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل
فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف
فيه فلما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين
المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
وفي قوله واشتق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند
الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان
مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي اعلال

مذهب الفريق الاول وتقرير دلائلهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع في بيان صيغ

الفعل مدار وسبب عطف تفسير لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال
الفعل وجد اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران
ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والشيء الثاني المرتب
عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي
مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من عدة وان لم يوجد
فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصله قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب
الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا
وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مداريه الفعل من جهة
الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل
مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر
مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت
بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له
كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر
اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا
في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه
اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب عن
متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو لمشاكلة اي الموافقة
في الصورة والاظهر اي في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد
يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة في الاعلال

على

على الاصالة في الاستعاق وحذف الواو في يعد فاصله يوعد لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في
يكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاستعاق فكذا الاعلال
للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه اي في الاستعاق وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم
ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي
هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر
المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المفهوم
لا للاخبار والزمان الذي تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكد به بفتح الكاف لا يدل على الاصالة
في الاستعاق بل يدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد وان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه
ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور
في ان يكون الشيء اي المصدر متقدما على الشيء اي الفعل في الاشتقاق واصلا فيه ومتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه
فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى
وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في المعنى المشروب
والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون
لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المشرب ايضا صح
في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب
فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب
على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي
بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي فاسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما

الحقيقة صح
ضربت بمعنى احدثت
فلما ذكرت بعده ضربا صار
بمنزلة قولك صح

لما يهمالة اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم
المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب
والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لمناسبتهما لما هما له
اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قبالهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد
اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب ح على معناهما الحقيقي الذي
هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم
لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجاز
على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع
بل غايته ان يحتمل استعماله فيه فيجري احتمال ان يكون مستعملا فيه بل مستعمل في معناه
الحقيقي الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين
على ان تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متغايران فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد بهما
المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر
ولذلك تكلفوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعول بمعنى المصدر
اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا حسنا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر
نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى الاصل في وقت
الفعل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع
الفعل

الفعل فاين احد المتقدمين من الآخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا وزيد لم يضرب فانه لا دليل
فيها على ان وضع الفعل قبل وضع المعمول وما بين اصالة المصدر وترتيب ادلته المبني لف جرى
في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف لا يضبط وعند سيبويه اي
ما ذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه
اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما
الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة
في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان
وغفران واردف بذلك قوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجيء
الا على هذا البناء فذكره ههنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان
العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح
او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجيء
مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين
او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا
اي مكسور الفاء ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزائد فيه اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو
علبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه
مدة او ميم زائدة بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف

فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سوءال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء
فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهادة او مكسور وذلك نحو درابة او مضموم
كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية
ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف فان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان
لم تكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر مفتوح الفاء لقلته
حتى لم يسمع له ثان ولم يجيء منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها
زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجيء منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة
الياء فلم يجيء مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو
صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واذ نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة
مناسبة له من حيث ان المدة واو وبنح وجيف بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم
زائدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما معها زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح
او مكسور نحو فعل ومرجع على الشذوذ والقياس مرجع بالفتح واما مضموم العين منه نحو مكوم
ومقوم فنادر ولذا لم يذكره حتى يجعلها الفراء جمعين لمكومة ومقومة اسمين على حدة ثمرة وثمر
استبعادا لمجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين
اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي
مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف ان كان قياسيا
في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك

هذا البيت من ابيات المفصل للشيخ الفاضل
العلامة الزمخشري حيث قال وقد يقع
المصدر حالا كما يقع الصفة مصدرا في
قولهم قم قائما وفي فعله ولا قارجا من
فيئي زور كلام

الاشارة الى انه ليس مثله ذكره بعده ولم يختلط به ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول
الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قياما
اي قيام وقوله ولا قارجا من فيئي زور كلام اي خروجا وقوله كفى بالنأي من اسماء كافي
اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضالا وعفاه الله عافية اي معافاة وعقب فلان كاذبة
ابيه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى كوقعتها كاذبة
اي كذب والداله اي الدلال بمعنى الفتح والثاني قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان
الباء غير زائدة اما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ومنه قولهم دعه الى ميسورة اي الى
يسره والى عسرة والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلوب بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلاء
ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني
اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على
وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع
بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل و
نسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر
في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فايدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند الزمخشري قياسا
مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون
قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الزمكا وقال هي الرامي الكثير وهو على ضربين احدهما
التفعال بفتح التاء وسكون التاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى
اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان والقتل

والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده في الاسم نحو الخنيني بمعنى
الحب الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والعثيثى بمعنى كثرة النميمة
لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب
غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي
يجيء على سنن واحد على حده ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على ما بينها
في غير الرباعي المجرد واما فيه فطردا للباب الا في كلم يجيء المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء و
تشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع والمرد فعال بمعنى التفعيل
في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا في قاتل يجيء قتالا بكسر الفاء وتخفيف
العين وقيالا بالياء على لغة من قال في كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه في
في قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها الوبك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع
قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها
وعكس السكاكي حيث جعل الياء اتباع كسرة الفاء والا في تحمل يجيء تحملا بكسر التاء والحاء
وتشديده فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر الف والا
في زلزل يجيء زلزالا بفتح الاول فانه يجيء في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره
قياسا مطردا لفعل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر في المضاعف
افصح لانه اصله لما فرغ من بيان ابنية الاصل شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل
فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل
مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسه او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين
اشارة الى ان الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الى احترازا عن باب

القيتي بيان توحيلوه امك لغة لهجة

الاخر بيان اصالة المصدر عند البصريين

الذي هو المصدر صح

لان المذهب المنصور اشتقاق الافعال من المصدر والبصريون صح

قيل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المنصوص من ذكر الافعال بيان احكامها ولا
يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في
غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان
الاول معلول للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه فقال خمسة وثلثون بابا منها كائن للثلاثي المجرد
والافعال سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه ان الماضي ثلثة ابنية
لان اوله لا يكون الا مضموما لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والحق الثاني
منه لا يكون الا مفتوحا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبل والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير
المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخرج عن دورة حركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر
عين مضارعه او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة
فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع في ستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين
في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب
بكسره فيهما ويسمى الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها
لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع
فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اي ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة
الكلمة فتكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها
فلان الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي
والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين

ستة م

لان المعتاد الى كسرة ان يكون ان سكون اللام عند سكون اللام عند اتصال الضمير من حركة الى حركة علو على حركة ارتفاع العين بالفتحة الى السكون العين بالكسرة الى سكون اللام بلزوم الدور من

ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظر الى ان الضم علو وانه اقوى باب وخصه التدريج في النزول
من العلو الى السفل الذي هو الاصل فهو احق بالتقديم واما تقديم البعض على الآخر على بعضها
فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني على الثالث
فللنظر الى ان الضم قوي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث واما لم يجئ من مكسور
العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقال بعد الثقيل ولم يجئ من
مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج
في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثابت والكسر
لا لضرورة ولما كان سبب دخول الاول والثاني الاول في الدعائم لمران اختلاف الحركات وكثرة
الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثالثة
الآخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض
لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان
انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم
لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير
حروف الحلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة
العين ثقله حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا التاء في التردد ولم يقولوا اوفاء كزوال فعل
التاء مسكونة في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف
الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي
والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا الف وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ
نشده على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن
بكسرها

لحفة ضح

الطفرة صحراء
وتبه معناه واح.

بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغات فاختلف بيان

بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغات فاختلف الماضي من الاول والمضارع من الثانية فعل
ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وقد الزمخشري ركن يركن من
الشواذ وان ابى يابى من الشواذ النابتة عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال
القياس كذا في هذه الصور فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وفلى يفلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حروف حلق فلغات حكاها الاخفش وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة
يعني ان الاصل فيها اي في الكلمات المذكورة كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من
القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم
يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع
لان الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا
من النعوت اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
منه حركة لا تحل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامهما اعني تعاونا للتناسب بين اللفظ
ومعانيها وباب حسب يحسب بكسر العين فيهما لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف في الحركات
لان العين فيهما مكسورة ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب
لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر
على لغة من قال كدت تكاد اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس
كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت
بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فعل يفعل ودمت تدوم شاذان والقياس فعل
يفعل من نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثتها
من المتداخلة فكان المص لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وبفعل يفعل بالكسر في الماضي

تحصيل بيان

الضم

فعل

فعل ليس ... واما فعل
يفعل ... الفاء والعين
... الفعل

والفتح في الغابر وبدمت ندام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها وعلم
ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان
فراعى مناسبة الاصالة بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية
لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه
اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزايد
على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد
فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد ثلثة ابواب وذلك اكرم اكراما
بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسر في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال فحكم بعكس
لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول وكذا قطع تقطيعا
بتضعيف العين قبل الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقبل الثانية لان
الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل
قدمه لان الزايد من جنس الاصول وكذا قاتل بزيادة الف بين الفاء والعين وهذا باب
المفاعلة وما زيد فيه حرفان خمسة ابواب كذا تفعل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف
العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزايدين من جنس الاصول وكذا تضارب تضاربا
بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول
في زيادة التاء في اوله وكذا انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال
قدمه لان الزايدتين في الاول وكذا احتفر احتفارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء
والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى و
ما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب كذا استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في

فلم يفصل بينهما

الاول

الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه في الاول وكذا اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق
لانعدام سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول
وكذا اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام والعين وهذا باب
الافعوعال قدمه لان كل الزايد فيه قبل الآخر وليلزم تأخر اجفاذا ذله بحث وكذا احمار احمرارا
بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكونه
الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر
وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في غاية وكونه ابلغ من احمر في المعنى وكذا احمر احمرارا بزيادة
الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي
زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو
منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار واحمر احمار واحمر رفادغامهما اي الحاق للتي نسبة
اعني الراء في بعد سلب حركة اولهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان
اصلهما احمار واحمر رفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص
ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار احمر من الاصل بلا ادغام
لوجب ان يقال ارعوولا انه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لما فيه علم ان اصلهما احمار
واحمر وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص
باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص من احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير
وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمار ثم صير الى الادغام يتيسر
المناسبة بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما في الاصل ويحتمل ان يوجه بان

اي في قسم ما زيد فيه ثلثة احرف

بالادغام نسخ

فان يقدر فيه اذا كان اصلهما احمار واحمر وما اذا كان احمار واحمر من الاول فيقدر حرف واحد

يقال اي على ان اصلهما احمار واحمر بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم
لمانع نحو ارعوي والحالي معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا
للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع اي لا يقع الادغام في ارعوي لان اصله
ارعوو قدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق الجنسية واما قلنا الاعلال
قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح
في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة باب رضي ويقال رضوا وقووا وطووا وغبوا مثلا
على الاصل وجواز الفك في باب حيي فلان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال
قد يتطرق فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه يتطرق فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب
للخمسة والثلثة للرباعي المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه
الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن
في كلامهم اربع حركات متوالية سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة
ودحراجا وابواب ثلثة منها المنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا الا اكثر من ثلثة ابنية طلبا
للتخفيف وزاد واضعها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يلزم الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان
لانه انسب فهما غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا
بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها الملحق دحرج اي مزيدة على الثلاثي
المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملالة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب

الفعللة

الفعللة قدمه لان الزائد فيه من جنس الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين
وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا
باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب
الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمها
ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى
قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم تقلب التاء ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغير وهذا باب الفعلاة
وستة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي ملحق تدحرج نحو جلبب جلبابا بزيادة التاء في الاول
وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب التفعلل ونحو جورب بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل
ونحو شيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة
كوجه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب
التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم
عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل
واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما ملحق احرنجم نحو افعنسس افعنساسا بزيادة
الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء في الآخر ثم قلبت الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات
تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم لكثرة تدحرج ولما
ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك فعال ومصداق حكم الالحاق والمصداق
اسم آلة صدق الحكم بالالحاق فعلل بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين

اي الرد

في الوزن اي مصدر بني ذينك الفعلين فكانه الة بين القوة العاقلة وبين صندق للحكم بالالحاق
وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا
وعرباد ابل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر جميعا واعلم ان المراد بالالحاق
جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له عددا للحروف وفي الحركات
والسكنات وذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاخر وبجعل ذلك الحرف الزائد
في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير و
التكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان حرف زائد فلا بد من مماثلة في
الملحق لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات وذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم
على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما
في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان التاء واقعة
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان
الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب جوقل زيادة الواو بين الفاء
والعين دون باب دحرج وفي اقعنسس وجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم ودحرج
ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المص
لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من تعلم
هذا الفن لمعان الامثلة لم نذكرها **فصل** اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي

وهو

اي في بحث المضمرات

وهو فعل دل وضعا على مضي وجد قبل زمان اخبارك وهو يجي على اربعة عشر وجها الباقي رواه
كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما
لكونهما اصلا للمشتقات من المصدر او لاغنائه اسميهما اللغويين عنه اي عن تعريف الماضي والمستقبل
وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد بحو
ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربنا ضربتن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بدا في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه
ومن بدا بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اخر بعض وجوه الماضي حركة و
سكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لم يعرف ان الاصل في اخره ما ذا لم يتصور بيان سبب العدول
عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر
على سبيل الاطراد تمهيدا لبناء الماضي والا فليس شي منها من وظيفته فقال وانما بني الماضي
لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون
معروضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب
كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب
فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة
للنكرة وهي ما وضع لشي لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب قدم
ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح
اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون
فيكون جزءه ايضا يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه
جزؤه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان للالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون

بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات علا بالاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله و
لم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو ان المستقبل اعرب مع موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل
لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه من الماضي العمل اي لم يعمل
اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه
ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي
لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان
موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقط قوة المشابهة
وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل
فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فابقا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان
بمعناه فاعطي اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا اي عن اجل العوض
عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بنى الماضي واعرب المستقبل مع
قواه موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي
بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس
كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع
وان كان موجب الاعراب فابقا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات
ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما سيجيء ان شاء الله تعالى وقوله
بنى الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع قواه موجب الاعراب

فيه

فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الى
المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه القلة ناظر الى البناء على
الحركة فتدبر وبنى الامر اي الامر بالصيغة فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم
بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف حرف المضارعة وزيدت الالف في آخر الماضي للتثنية
مطلقا نحو ضربنا وضربتما وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون في آخره لجمع
المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدل الحروف المذكورة على هما وهما وهما وهن اي يدل الالف
على هما والواو على هما والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها
ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج
اعني الحلق والواو من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر
ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فبقي الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء له صونا للفعل عن اخر الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن
زيادته زاد والجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك
اي ولان في حروف المد خفاء تمكن في مدها اذا لقيت بعدها همزة مخالفة ان لا تظهر في
جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما
يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون
ضربوا هو هم وفي هندات ضربن هو هن فبنى المص الكلام على هذا فقال زيدت
الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هم وزيدت
النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سيأتي وخصت الميم
في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا

وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو لان الضمة من جنس الواو و
الجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واو لان الميم ليست ما قبلها
حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل
الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من
الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل
الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها
ما قبل الواو حقيقة ولضمير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتح بخلاف رموا فان
الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل
به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل ضربوه وتكلم
زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه ضربوه وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومده والواو للجمع او ضربوه وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو للعطف وكتبت الالف فيما لا
يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل الا بمفرد التا ومنهم من يحذف الالف و
يلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو
الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعو على لغة من لا يسقط الجازم عنه حرف
العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قوله بهجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء
على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج جئت
اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة

للمؤنث

التحقيقية نسخ

لم يتصل صح

للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت
لان التاء من المخرج الثامن من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا اي كالتاء ثان
في التخليق اي في الوجود مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولا
ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه
التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجي في آخر بحث المضمرات واسكنت الباء اي اللام
في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك
في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة الضمير قد تكون للضرورة نحو
ضربت كما يجي ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في حركة اذ لو
قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت
مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتحة لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في
مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متوالية فانه مستهجن فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل
بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن
الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنت اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان
لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمة اي ومن اجل
ان مثل ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على

في اصالة المصدر

الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم
على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا
لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير
الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل
لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال بذلك
قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر
بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول
الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظ عورة العشيرة
بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اي لم يلزم فيه
بعد اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور اي الممنوع لان التاء فيه في حكم السكون
لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض
كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمه اي ومن اجل ان حركة التاء
في ضربتا في حكم السكون تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء ولكون الحركة فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار
للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة الياء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الكنين اما الالف
فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة لحركة ضرورة الا في لغة
ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردو بالضم ضد جاد
فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول احدهما رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية
وبخلاف

وبخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع
على المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما
كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول
فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد وهو الكبش الغليظ وعلبط
وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع
الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة
في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا
وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من
الابرة وخلافه خلافيا وحذفت التاء في ضربتن اصله ضربتين فلما حذفت التاء اسكنت الباء
لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع
علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان التانيث زيادة معنى وهي
الدلالة على الحقيقة فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اي العلامتان فيه
من جنس واحد لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانتا من جنس
واحد في مسلمات لانهما تانيث فيه ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل الفعل
فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف جبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف احدى العلامتين
الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس
واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف جبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف

سواء كان من جنس واحد او لا

لم يسكن الباء لئلا يلزم ذلك
يمنع ذلك بتقدير لا علة للاسكان
تدبر

بخلاف الاول لانه يدل على التانيث
فقط

احدهما لان التاء للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد
وعين قال ولام غزت فانها ليست لمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل
تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن جبل حتى زيد عليه
الف التأنيث بل وضعت كذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء اليا للتأنيث
في هذي وكانت خفيفة لخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة
لانك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل تجيء على
اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه
تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا
فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين
وهو بهما هي هما هن انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن
اذ لا يقال انا نحن بذكر انا مرتين وسوى بين الاخبار اي نفس المتكلم وحده مذكرا كان
او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها
ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها في حصولها الى
ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل
حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلة تستعمل في الثلثة وفي الاربعة
وفي الخمس وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة كثرة تستعمل فيما فوق العشرة
بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف
التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين
وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فانه لما كثر استعماله بالنسبة اليهما لم يستحسن الالتباس فيهما
وسوى

هذي بيان

انا نحن

وسوى ايضا بين تثنيتيهما لكون وضع الضمائر للايجاز فان هما اختصار من زيدان فالتسوية بين
التثنيتين وان لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة بناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبار
لحصول عدم الالتباس في الاخبار لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع صوته فيعلم انه
مذكر او مؤنث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة بذكر التسوية
بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمر لعدم لحوقه لهما واما تثنيتا
المخاطب والمخاطبة والاخبار فلما كان لهما بحث استوفى احكامها هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف
بذكرها على سبيل الاستطراد في بحث المضمر واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان
للتحرز من الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني عنه فيما
لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار حتى في التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما
وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه
وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبار لان الالتباس لما لم يقع في الاخبار بالتسوية لم يحتج
فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر وزيدت الميم في ضربتما اي
في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثنيات يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس
اي الف ضربتا بالف الاشباع وهذا الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة
ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس
في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك كان اخ مكاشرة
ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انتا اصله انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف
اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تعبير زوجها
باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مدفوع

قوله وان لا يجعل الخ عطف تفسير لقوله فالتسوية محرره

اكتفاء صح

والاختصار صح

مثلا

قوله وضع الضمائر للايجاز اي عن عدم الالتباس

سؤال الاشباع واقع في كلامهم

فتولد منها الالف

بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا الشارح
فقوله انتما مبتدا وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام واد خلت الميم في انتما دفعا لذلك
الالتباس لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة
لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولا شك في قرب التاء من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما ضم ما قبل الواو وقيل انما
خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظهما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو
في هو فيما في تحته التزموا الميم في جميع النواطر دالة وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء
ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة
به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا
في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف و
الواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال
ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار
اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو فاعلا وقيل الفاعل هو مجموع
التاء واحد هذه الحروف واشار اي ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة
الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه مع انه
الاصل لانه حركة الفاعل فخوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة
زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة
وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم
اقوى

اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح
لخفته والذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضرب
والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت في ضربتما انباعا للميم لان الميم حرف
شفوي فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم
الشفوي لمناسبة الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف
الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر للمخاطب فيه اي في ضربتم محذوف
وذلك الضمير المحذوف هو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
فان الضمائر بما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا
بها في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم
مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلثة
ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا
حتى منع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا ان آخر اسم هو من غير
المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وغير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم
يحذف الواو وكان على خلاف ما عليه كان كلامهم ولما حذف الواو لم يبق الاحتياج الى الالف
الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو
ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو اول اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا بعد ضمة ثم كسرت لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذف الواو ابتداء

بنى ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثره من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اي
لم يحذف الواو منه لان الياء مع الواو ليست بمنزلة الكسر لان الياء لا تجعل شيئا
من الافعال اسما كما يجعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه وان كان قبل واوه
ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي
هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما يخرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في الغظاية العظاية
بفتح العين الغير المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من الغظي وهو الشدة وشدد نون
ضربنن اي جمع المخاطبة دون نون ضربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي اصل ضربنن
ضربنمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم
من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا ولا شك
انهما متقاربان ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر
اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله
وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها
والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على
حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو
مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء وقلبها
باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع
عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي اصل ضربنن بالتشديد ضربنن بالتخفيف
النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل

فاريد

فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن
لئلا يجتمع اربع حركات متوالية ويضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن
للوقف والجزم ولا يمكن حذفها اي الياء دفعا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف
الا اذا اجتمعا لشيء واحد فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب
علامة اخرى حتى تحذف الياء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف
والياء فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلت
النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا
من القيد ثم ادغم احد النونين في الآخر للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اولهما في
الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واخير النون
لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او
مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته اي ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب
والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد
الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع
المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلمامر واما الواو
فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء علامة الفاعل اعني الضمة فاختير التاء للزيادة دون
غيره من حروف الزيادة لوجوه اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وضربت وضربتما
وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمها انه
لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير لحرف شديد لينبه عن سنة الغفلة والقي
سمعه الى ما يلقى اليه وهو شديد ولحروف الشدة هي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة

ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الياء والاخر التاء صح

كمسلمات اصله مسلمات

فلعدم تحمله صح

الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء
زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاثنين
المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة لان تحته نحو مضمر وفيه نون فزيد النون
في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع المؤنث واختص الالف
للخفة وقيل انما زيدت النون لان تحته انتما مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف فعا للالتباس واختص
الالف لوجوده في انتما والله اعلم وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل وانما عبر
عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللفظي في الماضي وانواعه
من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما
انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب
وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب
او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي من تلك
الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه
ان استعمل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة
اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وهذا اي كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى
يصير مجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا
يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضمائر
بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم

المرفوع

المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير
جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار
ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز
تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والفرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير
ضرورة البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اي
خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل و
رابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل
ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب
العرفية ستة منها في حق الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي
جمع كل منهما وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق المتكلم اي
المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لهما فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر والتي بخمسة
من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار
للتاء في التثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا
دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربتي وضربتم وانت وانتي وانتما
وانتم حيث عدت الثلثة الاول الفاظا متعددة باختلاف الحركات وان كان الضمائر في الكل
التاء فقط وكذا عد الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط
لان اقتران ان في الامور الخارجية للتمييز من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو
بعد وضع الضمير اعني التاء وان فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها
اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفي بخمسة من ستة في المخاطب

وهذا القول ناقض لقول الشارح فيما سبق

والمخاطبة باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما واكتفي في الحكاية بلفظين على لفظ
المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة
مع غيرهما ولاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي
يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالقي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة
فيه واما القاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء
في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت
انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل فصل انا وزيد وعمرو وليس قلت
كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر الثنائي والمجموع ارتجلوا
للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن فبقي
لك بعد الاكتفاء بالثلث والحفاظ الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل
اثنى عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الاقسام
الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا فيصير فلا شك يصير كل واحد منها
اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب
الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثنى عشر الباقية
من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في
خمسة منها اثنى عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل

وقدم

وقدم ايضا علة سكون آخر ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره
وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم
المتصل المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها
اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب نقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا
هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما
ضربتما انتن ضربتن انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمه اما لكونه ضمير مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو الاصل في المراد امثلة
لفظ هو ان يقال هو هو او هو واعلى ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في
هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فلاشباع تقوية لهم والضمير في هو والهاء
وجوها بدليل سقوطها في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف
الاشباع لا ينبت في آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون و
لهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انتهو وبهي ولكن جعل الواو ميما
في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب
اعني قوله واجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع
ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا
الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فلا يتأخره اي تأخير التعليل للقلب الخاص فصار الجمع
بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربنوا في انه انما وقع
لعدم وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور

لاتحاد الخ فصار

وان لم يكن علة للجعل موجودا فيها طردا ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها
في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي واو كانت بالنسبة الى
اختيها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما
مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحد
المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذا الاصل ان يقال انت انتا انتوا انتي انتما
انتن بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا
لا يلتبس الفه بالف الاشباع في الوقف في قوله فكيف انتا كما مر وحمل الجمع للخطاب وهو
انتم وانتن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن علة الادخال فيه وباقي العمل
فيها كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان في آخر الاسم واو قبل ضمة
لثقله حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف
حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو جوازا
اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل باوله شيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء
منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو البلاء
ولهي الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق لحصول
كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وقبل ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي
وان تعانق بشيء آخر بل يقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف
الواو وان لم يمنع مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل
الغائب في الضمير المنصوب اختصروا مفردته من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى

وضع

وضع المتصل في ذوات حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان
يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو وان كان الساكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت
الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم
المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم
واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فللحمل على
ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع
ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق
بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك
او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة
لئلا يخل من اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق
الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل بالوجدان
نحو عند غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه و
اشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان قبلها ياء مكسورة
نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء
فيهما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا فيصيرها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين

ان يقال هي هباهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو هباهي
لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الهاء او الكسرة قلبت واوه ياء لان
الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الهاء
فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر
في مثل رمى وجعل في غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة
وهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء المنقلبة حقيقة او
حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداه
وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه منقلبة حكما ويجعل
الياء فيما في التثنية اي في تثنيته هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما
يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع
بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وخصصت الميم
اتباعا لمذكره وشدد نون هن لان اصله هن كما مر من ان الاصل في ضربتن ضربتني
واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى
ضربنا بقي آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل
اجتماع ضمير الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك
بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك ونحو ضربتني حتى لا يصير
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك
وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة المغايرة
المضاف

بين المضاف والمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد
منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا
وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي
تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم
يؤد الى الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي لاجل ان الاول
ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك
ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة وانه
عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضربوا
اياها ضربت اياهما ضربن اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياكن ضربتن اياكما
ضربتما اياكن ضربتن اياي ضرب منتهيا الى اياننا ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل
نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما
ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربني الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل
وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل
لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي ضاربي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء
المتكلم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وكانت الاولى ساكنة قلبت
الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من
المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى
فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازم الى ياء لازمة لانه انتقل من الخروج

من ضم لازم الى كسر لازم وهذا المزوج مستثقل فكيف بالمزوج الاول وان كانت اخيرة فانهم
استثقلوا المزوج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه اثقل من المزوج من كسر لازم الى ضم لازم
وهذا اثقل فكيف بالاول وانما يشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام و
انما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة
في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام الكذين وقعا
في مهدي اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكرنا والمرفوع
المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب
بدل من قوله خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد
من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن
النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت
ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا
في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجيء واما
في المخاطبة المفردة في غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه اشار بقوله وياء
تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر عند الحسن الاخفش اجراء لمفرد المضارع مجرى واحدا
في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب
اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كما للام في يا الله فانها تجردت للتعويض

وعند

فارق يا في يا الله خوصي في تجريد
اللام كذكر الياء في تضربين

من كونها علامة للخطاب
تجريد التاء للتانيث

وعند الفاتنة اي الجمهور هي اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون
فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء
للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب
في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذي للتانيث سواء كانت صيغة
موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء
من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة الالف
منها واجتماع التوئين منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر
للفرق بينه اي تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة
التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير
الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس بنونه الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد
بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذا احد النونين مخفف والاخر مشدد او
احدى الكلمتين ملتبسة بالنون الثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس
بالمذكر المخاطب خصه وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر
المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمذكر بالمؤنث الغائبة في التانيث وان كانت حاصلة الا ان البحث لما
كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم
مطلقا اي سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره انا اضرب في المتكلم وحده ونحن
نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب
ونحو نحن او انتما او هما ضاربان ونحن وانتم او هم ضاربون الى اخره اي انا او انت او هي
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن وانتن او هن ضاربات واستتر اي وقع

بالنون الثقيلة والاخرى

اي مفردا كان او مثنى او مجموعا
او مذكرا كان او مؤنثا منه

الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه المرفوع بمنزلة جزء الفعل
لانه فاعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما الفي كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على
ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد
ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل
وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد
ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا
لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبين ما يسمع ان ذلك جائز نحو
ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير
المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغائب المفرد
والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر في المفرد
ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة وانقص
الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير
الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او معه غيره ودون المخاطب الذين في الماضي الاستتار
حالة قرينة اي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود
الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها ضعيفة
والابراز قرينة دالة عليه اي على وجود الفاعل قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو

نايب

نايب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا و
المستتر نايب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء
الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبداء الكلام وللمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى
من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغائب حامل لمعنيين
الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر
الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائبة دون المتكلم والمخاطب
الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضمير بهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه اي متكلم المستقبل مطلقا وانما ذكر
الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله
للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه
ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر
وقوع الاستتار في بعضها هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار
فيه ضعف على الطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل
وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج
الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع لمحة دون
غيرها لوجود الدليل فيها ودون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب
اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان
لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله

والمراد بالقيد قوله الذين في الماضي

عريق بمعنى الاصل

مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر وان كان عدم الابراز فيما وجد فيه دليل آخر صح
للكل فعال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غايبة والياء
في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمع
والتاء في مثل هندا وانت تضرب غايبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث
غايبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمع والهمزة في مثل
انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على
ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون
فواعل للافعال المذكورة وانما ذكرها وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء
في ضربت حركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في
تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم
والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها
ما دل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضمير
كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند ولو كانت
التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من
غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة
النصب نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر نحو مررت بضاربين و
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون نقول الزيدان
يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم
يضربوا

ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل نفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها
عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله
انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن
الاستتار الخفيف الى الاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع قبح
ظهور فواعلها مظهرا او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل
زيدا ولا افعل الا انا وتفعل زيدون ولا تفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر
لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جايز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد
وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه **فصل** في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على
انك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس
على تسمية الماضي بكسر الباء وهو ايضا اي كالماضي مجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الخ
اي الى يضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب للمستقبل
لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى
المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع
الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة والسكون
في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمكملة
مص

ومشابه به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان شبوه وجه
التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بيّن
بيّنه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك
اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل
واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب
بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين
المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل
ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان اخر كالطلب
نحو استغفر والتحول نحو استحجر الطين والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس
والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب لها بان يدخل
اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد
في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا
دخل اداة التشبيه في المشبه ما ظهر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف
غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم المشبه به
هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل انصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما

في نفس

في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه ان يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد
قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها
فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به
مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في
في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح ويدل
على الماضي حروف انين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان
الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي المجرد
واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الآخر
منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي اي يشتبه في
زيادة الالف وبفائيته في زيادة التاء دون مخاطبته اذ لا وجه لمكان اللام وتحريك التاء لانها
ليست بضمير اللهم الا في الصورة وجمع مؤنثه في زيادة النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس
حملا للمقبل على الكثير واشتق اي اخذ المضارع من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من
المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على
الثبات اولى بالاصالة وزيدت في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد
للمستقبل بل عكس لان البناء المزيد والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ
الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع
زيادته بعد البناء المجرد والزمان للمستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي فاعطي ان يعود

وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان
المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا
اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل
على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
او عن ابعاضها اذ الكلام لا يخ عنها او عن اخواتها اعني الحركات فسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه
المناسبة فشرع يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة بينهما وقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اي الشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها
ليتأتى الابتداء بها اي التبرع لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدأ المخارج
كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسبه اي الالف المتكلم وقيل انما عينت الالف للمتكلم
وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب
اصالة اي لجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة
لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي به الكلام فناسبه
ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا
يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه بناء الكلمة اما نحو قوله تعالى
او وطؤا ونصروا فليس ذلك فيه لاجتماع المستكره لان قطع او العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيدفع الثقل بالادغام في الوصل
في نحو وووجل بضم اللام اي فيما وقع الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا
طردا للباب في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف
ومن ثم

ومن ثم اي ومن اجل التكراهم اجتماع الواوات قبل من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ
قد يكون فاء الكلمة واو اقلو زيد قبل التاء واو وعطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة
وطرد في غيره وعطف على قوله قبل قوله وحكم ان واو وزن تتفعل اصل وهو الاتيه وزنه فعلل
كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين للمخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء
كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس
بالاقرب اشكل وانما اتبعوها الياء دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجيء ان شاء الله تعالى ولم
يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو المناسب للغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر
لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء اي لجنس
الشخص المذكر الغائب اي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب
سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة والغائبين
لما عرفت لان الياء مخرجه من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين
المتكلم والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان يكون معه غيره مطلقا لنفيها اي النون
لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة شيء وهو
اي النون قريب من حروف العلة في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف
وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك
لم يذكره وفتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة في جميع ابواب الخمسة الا في ابواب الرباعي اي
رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعل وفعلل بتشديد العين وفاعل فانها
مضمومة فيهن لان من جملتها اي من جملة حروف المضارعة الياء والكسر عليه مستكره فحمل

الحقه وقيل الوزن بلبلة
اي كل نوع من الحيوان

البناء عليه وفي الفتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية
والرباعي فرع الثلاثي في الاصناف وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي
من حيث الفرعية فاعطي له بدل على ما قرر اه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت
هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن اي الابنية الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص
الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين
للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلين على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح
فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل نكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه
على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو صورة بخلاف العكس فانه
لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ما وراء الرباعي مما قل استعمالهن لكثرة حروفه
فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان جملتها الياء والكسر عليه
مستكره واما يصريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت
الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب التزايد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد
ضم حرف المضارعة في غير الرباعي وتكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في الرباعي وبعض
الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم ويعلم واعلم
ونعلم في مكسور العين ~~ومكسور الهمزة~~ فان ماضيها علم بكسر العين الفعل ويستنصر
ونستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض
اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى في يكسر

اهل

اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوي احدى الياءين بالاخرى نحو يبيع ويبيع فانهم على لغتهم
فيما كان الفاء واوا في غير يجل واما في يجل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر
الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة
كسرة ليتقل الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء
لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه
للدلالة على كسرة العين او الهمزة في الماضي المنفي بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق
ووجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزيادة
اولى وقيل عينت تلك الحروف اي الحروف الاصلية لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء
وهي ساكن توالي الحركات الاربع من غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل
بفتح العين وبين يفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت
على تعاور العوامل فلا يظهر اثرها وبحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتنصر
اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب
والمخاطبة مفردا او مثنى او جموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموعة اذ في جمع المؤنث
الغائبة حرف المضارعة ياء لا تاء فلا يجتمع فيه تاءان احديهما حرف المضارعة والثانية تاء التأنيث
واختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها
مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة
وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لان رعاية
كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل

اي بكسر الضاد

اي تاء التفعل والتفاعل والتفعلل منه

اي سبب اشتقاق كلمة من كلمة في التعجب والتكبر والترقي والطلب وغير ذلك

30

انما يحصل عند الثانية واما اثبات التاءين فهو الاصل لدلالة كل واحدة والطلب منهما على معنى
ففي قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل
ولان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان
الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف
لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف
عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول
من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية في المضارع الابواب
الثلثة لاجتماع المثلين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما
والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه بكلم الفاعل مشابهة تامة كما لا
تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته بكلم الفاعل
جاز دخولها عليه مثل استخرج وانا قل وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل
يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت
الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة
الياء واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يقرب
الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين في القسامة ومن ثم من اجل ان
اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذورا اولى عينت الياء في ضربن للاسكان
لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الياء قريب اي يقرب

من النون

من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بين صيغتي المخاطب
والغايبة المفردين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب وانتما او هما تضربان ذكره في تعيين
التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما
اي المخاطب والغايبة في الماضي في مجرد التاء لا في حركتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح
التاء في المخاطب وهي نصرت بسكونها في الغايبة وانما اورد المثال هنا من باب نصر
مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعايم اشارة الى ان باب نصر فيه
جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه
ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب ولهذا لم يقدم شيئا منها
احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي
بالسكون
بضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب
بل هي تاء التاء نيت الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
اي احترازا
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون هذا سبب تأخيره
ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء في الغايبة ليزول الاستواء حتى
لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل تمدح اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر
حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس
المذكور بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتح اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير
الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينهما اي بين الغايبة وبين اخواتها في المراد الامثلة
من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء
وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة

بينهما

بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا ودخل في آخر المستقبل
يعني بعد الالف والواو والياء والتاء وجوز في الطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف
لشدة اتصالها لكونها ضمائر الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان و
تفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع
لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم كما جيء لان الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة
والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حرف المد واللين لمكان الضمائر فزيد حرف شبيه
بها وهو النون بخلاف النون الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي للتانيث
لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن
فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا اي كالتانيث
ومن ثم اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع
علامتا التانيث ونون تضربن تمحضت ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين
ضمير فاعل عند الجمهور كما مر في المضارع لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة
الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع
اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفت اليه اعني
التانيث ولما فرغ عن البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظ شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب

اي لم

اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم شابه بكلمة الشرط اعني ان من حيث
اختصاصهما بالفعل كما ان ان اذا دخل على الفعل ماكان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة

فصل في الامر والنهي

الامر صيغة
يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب فخص المبني للفاعل بالتعريف
لكونه الاغلب كما فصله ابن الحاجب في تعريف المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى الخ زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان
لتضربا هندات لتضربن واضرب انت اخره وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولهذا اخره
عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر
لان المراد بالاشتقاق المذكور هنا اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي في انتساب
معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل
بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق
من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل
والمفعول مشتقان من الفعل ثم ابدئت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها لانها من
وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام
ايضا اي كما انها من وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اي من حروف
هي الزوائد فتكون صلاحية للزيادة وهي اي حروف الزوائد الحروف التي يشتملها قوله
يا اوس هل عمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او سألتموه
او اتاه سليمون او اتاه سليمان او ابنت مولها او امان وتسهيل

او قول الشاعر ابي عثمان المازني **هويت** من باب علم اي احببت واما ما يكون
من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط **السمان** جمع سمينة بمعنى النساء
السمان **فشيبتني** اي جعلتني تلك النساء الشيب قبل وقت الشيب بمقاساة
الشدايد وتحمل الاثقال والمصايب في مواصلتهن او بسبب محبتي اياهن لان الشيب
ويؤيده قوله **وقد كنت قديما** بكسر وسكون الدال بمعنى الزمان القديم **هويت**
السمان اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة
والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واناه سليمن يشملها واللام
والسين والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سيال ابا عثمان المازني فقال
له كيف تجمع حروف الزيادة فانسده البيت فقال له المازني رحمك الله قال المازني قد اجبتك
مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زايدة في كل مكان بل معناها
انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا الا ترى ان حروف
هو انها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من كونها اصلا بان ترد الاصلي بالفاء والعين
واللام وتخرج الزايد بلفظه لا يقابل به فاء ولا عينا ولا لاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب
وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه
استفعل وقضيب وزنه فعيل وفعار وزنه فعال وعلى هذا فامر الغايب من حروف العلة
مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية للمضارع
وكسرت اللام اي لام الامر مع انه من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد ان تبني
على الفتحة التي هي اخت السكون لانها متابهة بلام الجارة في الصورة وانما شبهت
بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب

بمقابلة

بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرفت في موضعه بل فيه الجزم
فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة
الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر واسكنت اللام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد
الواو والفاء اكثر اي السكان اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد
فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كالكلمة واحدة على وزن فخذ وكتف
فتخفف بالاسكان العين واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون
بعده كثرته بعدهما لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن
العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء
للتخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين
لكون حرف الحلق قويه فتتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق
مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وفهو بسكون الهاء
وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون
يقال وهو بالسكون وحذف حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة
استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس
في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغايب لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان
اللام وضعت لذلك فيه وزيدت للدلالة كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا
ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين
مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع
فقوله وعين للحذف اي حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغايب

لكثرته اي لكثرة استعمال هذا الجنس والتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق
ومن ثمه اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في ام المخاطب المعلوم لكثرة استعماله لا لحذف
حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي
المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد
حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن
متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة
المجتلبة لان الكسر اصل في تحريك الساكن همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل
الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب من الالتباس
دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج
الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا
ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح اي الطعن الاوفر
المعلي وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المتعدية الاواخر وما ينجزم منها بانواع وعند كثير
ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم
ان لا مدخل للجر في الافعال فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون
الكسرة طارئة بحكم المتقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد
بفائدتين اولى باه يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم
اللسان ولم تكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة
وصل

وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا الا انه كثير
في عبارة المصنفين بتقدير الكسرة اي كسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرتها الى
الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي عند اهل هذا الفن ومن ثمه اي ومن
اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قيوة ياء ويقال قيمة مع ان ما قبلها
ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف
وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بل ضم للاتباع اي لاتباعها
للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الافعلين غالبة على ثقل المخالفة بين التفعيل
والافعل وفتح الف ايمن في ايمن الله اي همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة
بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما مر وان شاء الله تعالى
او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح
فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صار هواء فكذا الالف اذا
تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج والاصل في الف الوصل الكسر لما عرف لانه جمع بين الف القطع لانه الف
افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا ولكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف
يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف
مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اي كايمن واعلم ان
حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع اصلها الكسر

لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ان كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل
لكثرة استعمال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها
للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى
هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل
معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل
به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذهب
الثالث ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح
معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه
الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده
للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه
عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف
اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس
من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد للام حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تاكرم
طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله
بالهمزة تاكرم لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من الثلاثي المجرد
او لان علته حذف الهمزتين وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت
بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة رد وها على
فتحها

فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة من اكرم لاجتماع
الهمزتين في اءكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى
لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم
بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات والمد جمع عجم كفرس وافراس
وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام تترك كثيرا في الخط الا انها
ومن ثمه اي ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو وبان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا بان يكتبوه في
الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف اولى وحذفت الالف في الخط في بسم
من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم
لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم ويجزم آخره اي آخر الامر في الغائب باللام اجماعا اي جمع
النحاة من البصريين والكوفيين على الجزم به اجماعا او حكموا بالجزم مجمعين لان اللام مشابهة
بكلمة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه
الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء
نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغائب
امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل امر لتضرب بالتاء كما هو القياس
لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اي عند الصرفيين من البصريين والكوفيين
ومن ثمه اي ومن اجل اصل امر لتضرب قراء النبي صلعم فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل

اي المتروك

المجرور موضع فاوجوا قيل ان النبي عم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب
والتاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال
جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف علامة الاستقبال وهي التاء للفرق
بينها اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد
ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال
اعني التاء فاعطي له اي للموضوع موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة اثر اي حكم علامة
الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي بان اعطي لقاء رب
عمل رب في مثل قول الشاعر فمثلك اي فرب مثلك فحذف رب عمله وهو الجر قوله
حبلى صفة مثل فطرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف
على حبلى فالهيتها اي اشغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق في
عنق الصبي حفظا عن اصابة العين قوله محول اي اتى عليه حول صفة ذي ولم يعل محول
لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعني المحبل وصف تلك النساء بالحبلى والارضاع وفي وصف
الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه واما في الوصف
بالحبلى والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق
الصبي اذا كان في غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهله
لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال
فلانه في تلك الحال يظهر منه من كلماته اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر
قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند
البصريين فهو اي المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء

لان

لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب
ان تبنى وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغايب واطلاق الجزم على سكونه
وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه واعرب المضارع مع
كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني
الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه صفة للنكرة ولما لم يوجد المشابهة
بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات
والتسكين وذلك ظاهر لا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة
الا بتاويل بني على السكون الذي هو الاصل في البناء ومن ثمة اي ومن اجل ان بناء الامر
للمخاطب انما يعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة
حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت
في آخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى
خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغايب وكذلك
ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان
اضربنان للمخاطب وكذا لتضربن للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان
اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة
والصيانة للفعل عن الخروج الى الكسر اي في عدم التحريك بالكسر وللاحتراز عن الثقل و
الالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع
الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف
واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربن التقاء بالضمة مع استطالة الكلمة

مطلب نون التاكيد

بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنده فقيل
اضربن التقاء بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية التقاء بالفتحة في ليضربان
حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر
وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة اي لاجل المشابهة
بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم
ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم ولذلك لم يذكر حكم
الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخمسة
التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد
وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التأكيد لان ما قبل النون
الثقيلة يصير مبنيا لانها انما اعربت لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل
ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان
بالحرف او الحركة اذ لا اعراب في الوسط ارد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب
لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الف الفاصلة
في ليضربنان اصله ليضربنن فوارى اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل
ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتقع الفصل بشيء واختص الالف للخفة
وحكم النون الخفيفة من حركة ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون
الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي
وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في الجمع المؤنث حملا لها على المشددة ولم يجتمع النونات
فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها

في فعل

لا علم من لا تدخل بعد الالفين

في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربناه دون اضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي
عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التأكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدي
من الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له اعني التأكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصلي
في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بذلك المعنى متفق
عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة
برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فكلا
وههنا كذلك لما عرفت من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدي
من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على
غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز حذف احدهما
اذ في حذف الالف المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن الاناث يلزم بطلان العمل
واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وصفها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها هو
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن
فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس

قوانينهم

وصفه

دون بيان

فساد صح

والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالف قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس
اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر
للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون والكسرة على قراءة ابن
عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها في الجملة وفي بعضها بحسب نفس الامر ودلالة عليه اما مطابقة وهي الخمسة
الاول او التزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم
المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزمه الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول
على الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل للمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فان ذلك مقتضيا
لتاكيده لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون
الا في المستقبل وقبل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو
وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه
لما كان موجودا او امكن للمخاطب في الاغلب باطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود والايق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر في الغايب نحو
ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن
وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض
بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل
المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه

وسادسها

وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء
وجواب القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد دخولا قليلا مشابهة
اي لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انها غير موجبين وفي كون حرفيهما لا نحو لاتضربن
والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت
من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع
من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه ويجيء المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله
من الاشياء المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد في
ضربت زيدا الى آخره ومن زيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد
زيدا الى آخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل
لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما
مثل مجهوله والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين
لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان تكون غرضا من وضع المجهول
واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منهما اما تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير
اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه او تبيين
لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته لذلك الفعل
بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بكسر العين
في الماضي لان معناه اي مجهول غير مفعول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمفعول اسناد
الفعل عمن صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير مفعول وهي فعل لتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول

لقيامه مقام الفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكون
معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان
يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم
الثاني يحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب
ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة فعل غير مقولة لا يجيء على هذه
الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الادعل بضم الدال وكسر العين وهو معز الخيل ودئل
بالضم والكسر ايضا ودويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة مقولة لشاعت
في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان
هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات
والسكنات ولا يجيء عليه اي على صيغة فعلل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء على فعل فيكون
هذه الصيغة غير مقولة ايضا فيتناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوايد من
الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم
الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج واكرم وبضم الاول اي بضمته اصلية كانت
كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعلل و
يتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج
تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان الاول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر
ما قبل الآخر وهي اي السبعة تفعل وتفاعل وعلم حكم تفعلل منهما وافتعل وانفعل و
استفعل وافعوعل وحكم افعول وافعلل وافعنلل وملحقه علم منها وضم الفاء في

افعنسس وملحقه

الاولين

الاولين اي تفعل وتفاعل ولم يقتصر ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر للمفعول
في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
بمضارعي فعل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفاعل في الوقف وضم اول المتحرك في الكلمة
الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء
في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر الواو هنا مثله في وافتعل
لا لعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر
ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل فيكون تقديره وافتعل يلزم الالتباس
فضم التاء في الماضي المجهول لازالته اي الالتباس فعل التاء وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على
افتعل **فصل** في بيان اسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه
ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الصيغة الآتية على وزن فاعل بل يراد اسم ما فعل الشيء وهو
الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء
وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل او المستفعل بمعنى الذي فعل الشيء
اذ لم يات المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل الشيء
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب
فيما بني له هذه الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات
من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما لم يكتف بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر

لكثرة الثلاثي

الى الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام
به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان او متقدم منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما مستقلا دون الآخر الا ان
قيامه نسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما مستقلا
ويخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا
كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول ولما قام وذلك لان المجهول امر يذكر
بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت
تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب
الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعام في
الله عام يخرج الصفة المشبهة لانه وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد
بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل
لان معناه ليس بمقترن باحد الازمنة الثلثة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت
له الكرم وزيادته الا انهما حدثان له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التي مر ذكرها واعمال
المصدر المعرف باللام غير القياس وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره
على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد
بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر
انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين سائر
حروف المد لخفتها الا ان الالف زيدت بين الفاء والعين لان الادغام في الاول يصيره باسم

ينسب الى ما

وان قصد

الفاعل

الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم
وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم
النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم
ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادغام في الآخر
يصيره مشابها بمثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما
لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة
للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا
لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها بما مضى المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد
حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة
لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما ينقل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن
ابقي اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس من اختيار الثقل لان لغتهم سليمة
عن كل مشاقة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر مأخوذ من
المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه
المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة وبنى الصيغة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل
ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به
فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به
الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من

عطف على قوله لان في الاول

وانما قال على ما ذكره المص احترازا عن الجزم من كلام البعض من انه مأخوذ من الماضي كما مر

اخراج الصفة المشبهة

تعريف اسم الفاعل جنبي عنا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات
من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بناء صيغة اسم الفاعل من
غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما في
اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها
ولم يات شيء منها على القياس الا الاكوان والحلي والعيوب الظاهرة فانها اتت
منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب
من فعل بكسر العين وشكس بفتح الشين وسكون الكاف من فعل بكسر العين وصلب
بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن
بفتحهما وخشن بفتح الفاء والعين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة
من فعل مضموم العين ولذلك ذكر حسن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من
فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن احول
مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة منه فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق
واحرق وآدم وارعن واسم واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه
من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين
وكذلك اي كما ان حمق يجيء بالضم يجيء حرق وسم وعجف اعني فعل بضم العين لغة
فيهن اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم
ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو
المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه

نحو

٤٠

نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زايد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولها صفراها شراها هذا من قول امراة قالت لحليلها اتي
امك واذا دخلت فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا هي ذات يوم
قاعدة مر بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله قالت
المراة كذبتما انا كما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لها الصغرى اما تعرفان بحيلها وتعلقت و
خرجت بها فقالت الام عند ذلك صفراها شراها وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من
الثلاثي احترازا به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه يجيء منهما كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي ويشترط
كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم
امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم يحذف منه شيئا وان حذف الزوايد وقلت هو اخرج
من استخرج مثلا ليلتبس بافعل من اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء
ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من
العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا الاحتياج الى تقييد العيب
بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب
الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون والعيب يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ جاء فيهما
افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصد
تفضيل الزايد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
واحسن بياضا واكثر دحرجة واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل
المفعول

بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان
يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من
عكسه لان الفاعل مقصود منهم حيث لا يتم الكلام بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فضلة في الكلام
لان الكلام يتم بدونه فبنائه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي
اسم الفاعل مع انه اكثر عرضا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة
ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل
اي اكثر مشغولية من امراءة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول
وهو اي فلان اعطاهم اي اكثر اعطاء للدنانير واولاهم من الزوائد لانهما من المعطى والمولي
بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من بهنقة اي اسم رجل وقصته مشهورة جاء من العيوب
شاذا لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في
فعيل المذكر والمؤنث في المفرد والتثنية والجمع في جمع الاوفاق اذا كان فعيل بمعنى مفعول
وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراءة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراءة
جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف
اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته واكتفى في الالتباس بالفاعل بالقراين اذا الالتباس بالاقرب
باقرب اين اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع انه التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف او لا تقول رجل
نصير وامراءة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل لانه لا يلزمها

الهاء

الهاء علم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة
اي فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول
المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف
مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره
اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة ح فيكون
صفة وتسميته شخص له حمرة بالاحمر ح ارادة ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة لهذا الوضع
فيكون اسما وقد يشبه اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي
فيه المذكر والمؤنث لموافقته في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا
هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى ان رحم او كان في الكلام حذف اي ان رحمة الله شيء قريب او ان رحمة الله قريب هذا على الاكثر
واما على الاقل فلا حاجة الى التأويل ويجيء مفعول للمبالغة اي لمبالغة الفعلة وتكثيره نحو منوع
بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف
نحو امراءة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف
واكتفاء بالقراين في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر
الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث ويقال في قوله بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فموكول الى القراين كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان
الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة

المؤنث واعطى الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في فعول
اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء
للآخر فيهما ولم يعكس لان مفعول ثقيل لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه
في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال
ونجي للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله صبار فاعل نجي بفتح الصاد وتشديد العين و
سيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او بالخاء المعجمة وبالذال المعجمة
في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا
ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء
وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين
وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه
بينهما اكتفاء باشارة اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجميع وعلامة ونسابة بفتح الفاء
وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى
اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة امره كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها ورحوية
بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره عن اوزان مبالغة اسم
الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومسعام ومعطير
بكسر الميم وسكون العين في الثلاثة ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة وهي علامة
الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما
لقلتهن في الاستعمال فانها يقتضي ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء

ويعلم منه

ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة
بالتاء في المؤنث مع انه وزن مفعيل وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير لانه لغة
وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء في المؤنث وبغير التاء في المذكر
وان لم يدخل الهاء اي التاء الحق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل
حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل
عليه وانما حمل عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغة اي
صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا
على صيغة المستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه
وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ويحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل
مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه المكسور العين كمتدحرج
ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو
فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان
بمثله ولو فعل يلزم الالتباس واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه
شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف اقيم هو مقامه اعني حرف المضارعة اما مضموم
كما في الرباعيات او مفتوح كما في الثلاثيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي
المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر ما قبل
الآخر لانه من اسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر
لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل ياء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة اذا اتصل بآخرهم

مطلقا تاء التأنيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التأنيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال تاء التأنيث فيه والاعراب لا يجري في الوسط فبني تقليل للبناء
على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التأكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة نحو بصري
بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض الياء
وبني على الفتح للخفة **فصل** في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول
حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم
جنس شامل لغير المقصود مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اي من المضارع
مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل للفاعل واسماء
الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لموافاة بينهما
وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت
عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر واألوم لان اشتقاقه من
يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير
وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد
على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجيء
بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو
اي اسم المفعول نحو مضروب مشتق اي مأخوذ من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة حاصلة
بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارعة بعد
حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من

غير

غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضروب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم
في لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء
ثم فتح الميم في لا يلتبس بمفعول ففتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها
فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة اي ضمة الراء لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما
مفعل بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا اي تقدير هذا الارتفاع مضروب
مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اي بقية الافعال في الالتباس على تقدير
ضم الميم اعني مفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع اي لم يغير الموضع اذ التبس به
على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مثلا
في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل
بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم
العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات
لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد
فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في
موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل
لموافاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور
كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فتكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما
كما غير الآخر على ما هو مقتضى الموافاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير
الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا

لفعله

نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من
غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل
فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتها **فصل**
في اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد
لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها
من بعض ولما لم يمكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل
بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
اعني اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي سبب استغنائهما
حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان
اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون
في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبني
للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود
وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهي اسم مشتق من
يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان
ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذا الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما
جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة
مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول
لمناسبة بينهما اي بين المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل

ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي باسم المفعول
وصيغته اي صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل
مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة
كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال ولما خص
استثناء حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح فان كان من يفعل
بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميخشى وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بكسر
العين للموافقة نحو الميسر من ايسر بفتح الياء وهو لقب القمار وان كان من يفعل بالضم
فمفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو تقسيم موضعه كما يجيء
انشاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من
ودّ ويؤيده صرح صاحب المغرب ايضا ويدل على ان حكم وفي مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به
عن بعض المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان
من باب يضرب والا فبفتحه ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح واذا لم يقل من يفعل فبقي قوله
والا فبفتحه شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين من جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وفي مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم
بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص
يقتضي الحمل عليه ويرشدك اليه ايضا مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه
اي اسم المكان بكسر العين منه فيه في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله

الاقسام السبعة

لعلته والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء
والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان
فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح
معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين الفتح والواو
متفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير
في كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغة من باب يفعل بكسر العين من الاجوف
كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واو في من يفعل بالكسر
فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل
ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله
احديها تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان اعني الياءين كما انه يفتح العين منه
فيه واوا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصح نحو المرضى والمخشى ومن يفعل
بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح لطرد وخفة وللفرار عن توالي
الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في مفتوح العين او ضم يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات تعليل للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا
بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر
على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم
لانه لما تبين ان العدول على الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا فيه باق على الاصل
فان الاصل في يفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم
صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض ولا يبنى من يفعل بضم العين

كما مر في فصل المفعول في قوله لانعدام مفعل به

مانع صح

منفعل

منفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل
لسبق ذكر طواز ان يكون هذا السبب رفضهم مفعلا فقسم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر وقدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم
الاعز التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي نحو المنسك
وانما اتم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او كلمة على البدل ليلا يتوهم قبل ذلك
المعطوف اي ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود والعدد وليكون المخاطب
على صدق رجاء بذلك المعدود جمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق و
المسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذه العدد وهذه المعدود انما هو لحكم السماع
واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة الفتحة ثقلة الكسرة
واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء **فصل** واسم الالة وهو
اي اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيد
الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع
دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان كانت واسطة
بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا
الادوات الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية
فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله للالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول
اثره اليه خرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو محلب
واضافته الى الالة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد

او المنسك صح

من تتمة صح

اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه
خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد
بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد
وهو اللغوي اذ ليس في اصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو
في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها
اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غير ثلاثي مفعل وان
اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال
اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يمكن الآلة الا في الافعال المتعدية
لم يجيء اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانها الاصل وما عداها متفرع عنها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر
له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض
كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله
نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة
عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغته على وزن مفعل قال العلماء الصرفيون للمفعل بفتح الميم
والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون
العين للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول مبيتان مرتبان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد
في قوله والمفعل للآلة الا انه اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل
الاستطراد تتميما لبيان اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فاقتنيا اثره وكسر الميم

في اسم الآلة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع
من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجبا الا في العدول عن ما لم يكن طلبها في عدم
ضم الميم الذي لا وجه لا وجه لاصالته ههنا وجها ولو خرج واحد عن الوجه وطلبها في عدم الضم
فلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال ويجيء اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء
والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجيء اسم الآلة عند سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم
الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني
المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتح العين والمنصر بضمه وبفتح الميم
في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسر للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح
العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه للنقل
فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فعارض ضم الميم
والعين خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء
الذي يصب في الانف والمنخل كل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد
الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي
يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة اي باسم آلة مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي
حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسم عند سيبويه ومن اسماء الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمرضة والله اعلم

الباب الثاني

في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين

او اكثر سمي نحو مدّ به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب
قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة
فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على
انفهامه من تعريف الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا جمع
ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه
الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي المضاعف
الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي كشدته اي لتحقق الشدة فيه
بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال
حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة
احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة
ياء ويجيء تمامه في كتب الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا
وهي دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو ستر يستر اصلهما
سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا
الى تقوية مناسب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل
بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها
في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما
مجيئا ما الا مجيئا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون
لعدم دخوله في التعبير عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكر في الوزن تبعا

لساير

لساير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان اصله حبب ولب اصله لبب
بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته من فعل بفتح العين فيهما ومن
بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا وان اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات
او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سبق فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسة
وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد
من كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او
حرفان متقاربان الا انه اقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين
في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل الحرف المكرر المعلوم
بالوجدان وفي المثل اكره من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مدّ الى آخره اصله مدد ومثال
المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا لافضائه
الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين
نحو امرج شطاءه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين
الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون
الاول الادغام افعالا من عبارات الكوفيين وادغام افتعالا من عبارات البصريين
الباء الحرف الواحد في مخرجه مقدار الباء الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار الباء منهما
كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت
زرقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين
دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا
او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف اللين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي على حاله

علة اي على ان الاتحاد في الوصف اتحاد في الجنس منه

ربين

الله تعالى

بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان
متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به اي بالاتصال به التخفيف ولابد
ان يكون الثاني متحركا لانه مبني للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره
وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل لا انه يناسب معناه
اللغوي في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباس والدفع المذكور ان لا زمان له للمدغم
الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ والتكلم وحرف واحد
في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة اذا كان المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة كبر وكر
ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء من شيء اذ مع
الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وينقص حرف من الحرف الملفوظ في الكتابة ثابت
في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله
اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكونا
اي الحرفان المجتمعان متحركتين يجب فيه اي في الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في
الصور الاتية نحو قرد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق بابنة
على تقدير الادغام لخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة
وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير
واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قدد داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد
وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل

تنفلد

ايضا في قول المصنف وقيل الحرف الاول

نحو قول بيان

تنفلد وتتباعد وتتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم الامكان الادغام واما نحو اقتتل فسيذكر
الخلاف فيه في بحث تخصص فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل صلصلك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس
وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وبفتح العين جمع جدة وهي الطرقة التي في ظهر الحمار
وطلل بفتحتين وهو ما بقي آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصلصلك على تقدير الادغام
بصلك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة
الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر في الطريق وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد
اللام وهو مطر ضعيف القطرة ومدد بلفظ مد من الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في
مثل رد من ردد بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فر بانه من فر بالفتح او من فر بالكسر وفي
مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان رد يعلم من يرد بضم العين
ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفر ايضا اي كرد
يعلم من يفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض ايضا
يعلم من يعض ان اصله يعضض بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما
فان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع كذرء نادر شاذ لا يعتد به والمدغم
حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان للملحق كان فيه وانه ليس من صور الاستثناء
حتى لا يقع الضمة على الياء في يحيي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع
ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها
نظرا الى اجتماع المثلين فان الميم لا يسقط بالمعور والى ان ذلك التعليل
انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي بالتتبع الاعلال لم يبق موجب الادغام

فيقال في كلمة التقفين يحيي بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه
غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله يحيي
بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان
فكيف والضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول مع الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار
وانما قال ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب
من الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لكم ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه لا يجب فيه
في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعه
في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مدّ
اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين
لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة
في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش
في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام لنزرا والضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم
شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام
لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع
ح ساكنان واذا الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقر من ورطة هي في الاصل طين يقع النعم
ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين
وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الحجة اليه هي الادغام بالساكن اي بسكون

الساكن

الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف اي
حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين لتدارك
من قوله يمتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا
احديهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به ذو الصلاح حيث قال في احسست
يحذفون منه السين الاولى واختاره المص حيث قال اقرن فحذف الراء الاولى لانها التي كان يدغمونها
فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع
حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت
احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل
الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجحه قلبت الثانية في مثل تقضي
نحو ظلت اصله ظللت فعل به علمته من العمل كما جوزوا القلب اي قلب الثاني المتماثلين في تقضي
البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع
وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذ من القرار وهو المضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء
الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع
المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الفرض الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع
الساكنين ولا يجري في النقل وعد انظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم تحذف لاجتماع
الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار
قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال الحذف احد
المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب
ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار

قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو
يكون مأخوذا من اقر بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة
في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يقال ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب
ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسرة من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا كانت
من الوقار وهو مثال تكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اي اصل
قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة
ولم يذكر هما الالتقاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام عند سكون
الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون حرف الثاني لازما غير عارض واذا كان سكونه
عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان
السكون عارضي لا اعتداد به فيتحرك الساكنين فيدغم فيه الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدمه
اي عدم الادغام تحريك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الحركة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو
الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تحو امدد بفك الادغام امر للمخاطب ومد بالادغام
امر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية
لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة اي لخفة الفتحة ومد بالكسر لان الكسر اصل في
تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة
والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثم اي ومن اجل
ان الضم في مد للاتباع لا يجوز قرر بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والفتح والكسر لوجود
العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم ههنا وهو ضم العين بل الموجود هنا مصحح
الاتباع في الكسر لانه من باب ضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن وممددن

وممددن

وممددن وخو يمددن ولم يمددن اي فيما اتصل به ضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه سبب
وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد ويمدد ولم يمدد فان سكونها
عارض لانه سبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن ويمددن ولم يمددن
اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكوني امدد وامددن حركتا تاء رمى ولام قولا
وتقول في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدّنّ بفتح الدال مدان مدّن بضمها وبحذف الواو
التقاء بالضم مدّنّ بكسرها وبحذف الياء التقاء بالكسر مدان امددنان بفك الادغام وتقول
بالخفيفة مدّنْ بفتح الدال مدّنْ بضمها وبحذف الواو التقاء بالضمة مدّنْ وبحذف الياء
التقاء بالكسرة اسم الفاعل مادّ اصله مامدد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم
المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل وهو الواو واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميم
اصله ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية واسم الآلة مِمَدّ بكسر الميم الاولى اصله ممدد
المجهول من الماضي مُدّ اصله مُدِدَ ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها من المضارع يمدّ
اصله يُمْدَدُ نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع
قبل تاء الافتعال ما يقابلها من حروف اتثذ دز سشص ضط ظوي وانما قلبت
مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات
فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على ترتيب اللغة امثلتها فقال نحو
اتخذ وهو اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ح اء تخذ قلبت الهمزة
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء غير القياس لان
الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست
الياء باصلية واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر

قرئت الى يجوز الادغام

اصله اتتجر لانه تجر من باب نصر اى عمل التجارة فادغم التاء فى التاء وجوبا ونحو اتاء ربالتاء المثقلة
اصله اتاء ر لانه من تأر من باب فتح اى قتل القاتل وجب فيه الادغام على التفكك وهو معنى قوله
يجوز فيه اتاء ر لان التاء والتاء من المهموسة وهى ما ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه
وحروفها المهموسة يجمعها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة وهى
ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وخصفه اسم امراءة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه
ستلح عليك هذه المراءة فيكونان اى التاء والتاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع
تقارب مخرجهما بخلاف السمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والتاء فى المخرج فان مخرجى التاء والتاء مخرجى حرفين
هما الدال والطاء وبين التاء والسين مخارج ثلثة احرف هن الدال والطاء والتاء ولذلك
ثقل جمع التاء والتاء فى التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف
الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق ما كتبت فراجع الى وجدانك فى اثناء رواسمع
وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد فى الصوت فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب فيه الادغام
بخلاف التاء والتاء فانهما متحدتان فى الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء
بنقطتين تاء بثلث والتاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى
فينبغى ان يبقى الثانى على لفظه الا انه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان
الزمخشرى ذهب الى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظرا الى اتحاد الصورتى والاتحاد المهموسى
وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما
فى الذات وتبعه شارح الهادى ونحو ادان اصله ادتان لانه من دان من باب ضرب اى اخذ
الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال فى الدال

لتعين

لتعين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فى التاء بقلب التاء دالا فلا يكون التعليل للتقييد
بل لمطلق وجوب الادغام وهو عدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر
فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة
وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى ادان لانه اذا جعلت
التاء دالا اى اذا لم يترك التاء على اصلها لبعده من الدال فى المهموسية لان التاء مهموسة والدال
مجهورة فبينهما بعد فى الصفة اى المهموسية والبعد بين الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ
بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما لتسهيل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله
فى الصفة اعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر لقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة
بين مخرجهما ولذلك جاز ادغام المثلين حتى لا يجوز اظهارهما اذا اجتمعا ووجد شرائط الادغام من تحرك
الثانى وعدم الالتباس بخلاف الاستدان لسكون الثانى تقديرا وبخلاف وتدد لالتباس والظاهر ان
يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب فى القرب المقلوب اعنى
اولا لكن لما كان القرب باعتبار المخرج التاء مبتداء المخرج النوعى الذى للتاء والدال والحاء جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد يلزم ح حرفان من جنس واحد
فيدغم اى يدغم احدهما فى الآخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل قوله جعلت التاء دالا
يدل على معنيين احدهما ابقاء احدهما على حالها والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعده من الدال
فى المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر نظيره
فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه من باب نصر يجوز فيه اذكر بالذال الغير
المعجمة والادغام ويجوز اذدكر ايضا بالفك لان الذال المعجمة من الحرف المجهورية والتاء من المهموسية
فبينهما بعد فى الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال

الادغام

من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما جعلت التاء دالا في اذان للعلة المذكورة فيجوز ذلك بعد الجعل
المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله يجعل الدال ذالا والذال دالا على التعاكس
متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذاء اذ الذال غير
الدال ذاتا لان احدهما معجم والاخر غير معجم ونحو ازّان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر
في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير
وفي جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في ازدكر قوي فصيح
بخلاف الادغام في اذان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج من الدال والزاء الا انهما
متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز
الادغام بجعل الزاء دالا بل يجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء اعظم من الدال
في امتداد الصوت فيصير اي حين جعل الزاء دالا وادغام الذال في الدال كوضع القصعة
الكبيرة في الصغيرة وعدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اي ازان على تقدير
ادغام الزاء في الدال يوازي ويكتبس بادان من الدين ونحو استمع اصله استتمع لانه
من تمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما
في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين في امتداد الصوت
فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم الطبنية
في الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصبر
اصله اصتبر لانه من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء
التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي
الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا حرف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة

ليست

ليست منها صطضظ خغق الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء والضاد والظاء
مستعلية المطبقة اما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها
فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان
لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق
عنده اللسان ومثال هذا الاقتصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة
الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء
الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على
الصاد من المنخفضة وهي لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق وهذا الاسم مجاز ايضا
وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل لمعنيين احدهما لم يبق التاء
على حالها وثانيهما قلبت التاء طاء لما ان قوله لجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه
ثم قوله لمباعدة بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة
الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة
للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين
الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو
الطاء قصدا لازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المعطوف هنا كما اعاده
في الجنة اذان لقرب المعطوف عليه هنا كما في ست اصله سدس بدليل سديس والسداس للتصغير والجمع
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية ولقرب التاء من الدال في المخرج
والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه و
لمقاربته بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر

اي عين الفعل وهو التاء

53

وفي صفة الشدة فلا ارى انه هذه المباعدة لم يترك التسمن على حالها وقلبت تاء لمقاربة
بينهما في التمسن ولم يترك الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر
المباعدة في المشتبه به اي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد
ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ستة
ثم يجوز لك الادغام في اصطبر بجعل التاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية اي النسبة
الى الاستعلاء نحو اصّبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت
اعني لايصال الطبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الكثير لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد
وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضّرب اصله اضتبر لانه من ضرب المخرج وضربا وهو
مثل اصّبر في الاحكام وعللها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المعلوية من التاء في الضاد و
اضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد في الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه من طلب
من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء
بعد التاء من الطاء في صفة التمسن والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو
اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب نصر يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين
الظاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة
بينهما في العظم الصوري ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الطاء والظاء في الذات
مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتّعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب
ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة باطراد كونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو تراث واتخم التاء في التاء وجوبا
لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان يراعى تلك المناسبة يصير ياء لكسر ما قبلها فيلزم اي حين
صارت ياء كون الفعل مرة يائيا في الماضي نحو ايتعد ومرة اخرى واويا في المضارع نحو يوتعد

وهو

وهو غير جايز وانت خبير بان الاختلاف الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف
بسبب التعليل اذا وجد سببه فغير محظور كيقيل ويقول ويغزى ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب العلة و
بشيء لا يستلزم هذه الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف ايضا قوله ويلزم توالي الكسرات كسرة الهمزة
والياء المركب من الكسرتين عطف على فيلزم ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين
العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من
باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة
الجوار في وقوعه في كلامهم على ما يجيء وانشاء الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار
ولم يدغم اي لم يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما مر في اتسر لان الياء في ايتكل ليس
بلازمة يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته
اي ايتكل ثلاثيا لان اصله اءتكل لانه من اكل من باب نصر قلب الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الطرف المدغم شرطا في الادغام لا تدغم حيي في بعض اللغة لان
الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله وادغام
الخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل اللزوم شرطا في الادغام يشذ ادغام
نحو اتخذ اذا كان اصله اءتخذ وقلبت الهمزة تاء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا يقلب اذ الياء
غير لازمة لانها يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس تتمة
ومن ثمه توجيه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها
قد ادغمت فاجاب بقوله شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها
من حروف تدذن صضطظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها
في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها

فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها عائلا نحو يقتتل اصله يقتتل من القتل اجتمع
اولى التائين بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها
وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير انفت تلك في عدم لزوم التاء بعده
واذا لم في اقتتل فغيره اولى ويبتدل اصله يبتدل من البدل دالا وادغم الدال في الدال
ويعتذر اصله يعتذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينتزع اصله
ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبتسم اصله يبتسم
من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويختصم اصله يختصم من الخصومة
قلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد ويفتعل اصله يفتضل
من الفضل وهو الزي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في الضاد ويلتظم
اصله يلتظم من اللطمة قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينتظر اصله ينتظر من
النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز ادغامهن
اي الامثلة المذكورة الا الادغام لجعل التاء مثل العين لا عكسه وقوله لضعف
استدعاء للمؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء
المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين مع ان
قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض
منع من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف اتشدر مسص ضطظوي
من كونها اصلية او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في الماضي

اي

اي في مواضي هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان التاء عندهم اي عند هؤلاء
البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام ينقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف الهمزة
المجتلبة فيصير في اختصم خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام
في الماضي ايضا فيقال اقتتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز
في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم اصله اختصم لان التاء
عندهم كسر الفا لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة
ولا التباس وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اخصم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي
اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان ولا التباس
ايضا واما في خصم بفتح الخاء فلم يجيء بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة الا انها
حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها
من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز خصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع
فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي في مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي
نحو يخصم فان من قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصم بفتحها ايضا ومن قال خصم او
اخصم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم
الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها
فيه نحو مخصوم لحركات الخاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما خصاما بكسر الخاء واصله اختصاما لالتقاء
الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسر التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصاما بفتح الخاء ان
اعتبر ان حركة الصاد المدغم فيها وانتقلت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبر اشارة الى
ان الاعتبار هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصوم ويجيء مصدره اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها

اعتبارا لسكون الاصل لما ذكرنا في اختصم على تقدير الكسر لالتقاء الساكنين لان الحركة عارضة
فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجانسة واما على تقدير ان كسرها منقول من التاء فلا يحتاج
الى المجانسة لما ذكرنا في اختصم ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدهما جوازا باجتلاب الهمزة اذا
كان ما بعدها مايقاربها من حروف تدذ ز سصضطظ وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما
يقاربها الظهور ان تعلم وتفاعل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تاء
فيما بعدها من حروف تدذ ز سصضطظ لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات
نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت
الهمزة للابتداء وانما قيل بتشديد التاء اصله تتاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في التاء
ثم اجتلبت الهمزة واداء روا اطاهر واذلل واقتل واصدق واذين واسمع واضرع
وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما لاتحاد المخرج او لقربه واما في الصاد فيبعد
قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب لما سبق ولا يدغم تاء استفعل فيما بعدها في نحو
استطع لسكون الطاء تحقيقا ومن شرط الادغام تحرك الثاني فلم يوجد في استطع ولا يدغم التاء
ايضا فيما بعدها في نحو استدان وان كان الدال متحركا لكن اصله استدين لسكون الدال
تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو استطاع بكسر
الهمزة اصله استطاع يستطيع كما مر في طلع من احدى التاءين حذف للتخفيف هذا
اذا قلت بكسر الهمزة واذا قلت استطاع بفتح الهمزة يستطيع بضم الياء يكون السين
زائدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطرد في استفعل وذكر ابو البقاء انهم
انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها
اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فانما زيد فتح الهمزة وجعلها همزة

قطع

قطع ان اصله عنده استطاع حذف التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وانما كان
السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع كالهاء اي كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله
اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث** في المهموز لم يعرفه
اما لانفهامه من تعريف الصحيح اولان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتل لان الهمزة
حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يعلل
له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح كما مر لصيرورة همزة اي همزة المهموز حرف علة في التليين
اي في ازالة شدتها كامن واومن وايمانا وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ
ويسمى القطع ايضا لاقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سال ويسمى النبر
ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرا ويسمى الهمزة ايضا وذلك
ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدا
بها كما سيجيء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي
منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة
بحركة الهمزة نفسها ولهذا اكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء ان شاء الله تعالى
وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حركة ما قبلها كما تقول
سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة
ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكنين فيه فلا يقع في اول
الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها
التخفيف لنوع من الاحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم
وقيس قياسا لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف هو بناء الهمزة

بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير عوض الا ان المص قلبت لكون
اللين بين بين الاول من طرق التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا
ماقبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور
لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب
بشيء يوافق حركة ماقبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني ان كان حركة ماقبلها فتحة
تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما
يوافقان بها اللين عن حركة الساكن اي طبيعته لضعفه واستدعاء ماقبلها اي طلب ماقبل الهمزة
وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه ويوافقه اولك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف
الذي بعدها الحرف الذي اشبعت تلك الحركة منها ذلك الحرف فرأس بالالف اصله رءس
ولوم اصله لؤم وبير اصله بئر والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة
باي حركة كانت ومتحركا ماقبلها باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان
الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ماقبلها ولا الحذف اذ لا يبقى
من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ماقبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم
ينبت اي بعد حركتها وحركة ماقبلها تنبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا تطاوع
الحذف والقلب لقوة عربيتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فاحوال الهمزة
ح مع احوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة نحو سئل ولؤم وسئم ورؤس
ودؤه وسئل ومستهزئين ومئر ومستهزئون ففي هذه الاحوال كلها ينبت الهمزة بجعلها
بين بين الا اذا كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا او مضموما فانها لا تنبت ح بل يجعل واوا
ان كان ماقبلها مضموما او يجعل ياء ان كان ماقبلها مكسورا نحو مئر فيما كان ماقبلها مكسورا

اصله

اصله مئر وجوه فيما اذا كان ماقبلها مضموما اصله جؤه لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف
فقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب ح حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا وتهمزه
اي همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة همزة سال لحذف المضاف صارت قوية
بفتحة ماقبلها لان الشيء يتقوى بجنسه وهو لا هناك المرتع في لا هناك يقلب الهمزة الفا
مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل الملك ومسلمة ابني عبد الملك راحت ذهبت البغال في مسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي لجماعة
المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء
عليهم يريد ان ابني السلطان قد تركا الملك لك فاغتنم به لا يورك لك فيه ولا تتمتع به و
الثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ماقبلها ولكن
لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسبب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا
ماقبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والاخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ماقبلها حتى تنقلب بما يوافقها ولا للبين بين لان همزة بين بين قريبة من
الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها
ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها لبقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي
ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت في كلام بعض

الحركة الطبيعة وخلاف بين
اي سكن وبقال لانت
عريكته اذا انكسرت
عن صح

الادباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما قوله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل
على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء
او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شيء اصله شيء وسوء اصله سوء ولم يورد مثالها التقاء
بمسئلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او التقاء
بجيل وحوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليان او التقاء ابو توب اي عمل الاركان كوضوء
وابتغى مره فانه لما خففت في كلمتين ففي كلمة اولى واما الهمز فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين لمعنى اي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى
المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في
خطيئة فانها للفاعلية والواو في مغزوة فانها للمفعولية والياء في افيعل فانها للتصغير
فليس معنى مقتدا به عندهم ولا ثانيا ولهم لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة
ولم يقيدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسئلة اصله مسئلة لتبنت الهمزة بسلب حركتها
اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في نفس الامر في كلمة الهمزة وملك اصله ملاك
مشتق من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملاك مألك فقدمت
اللام فصار ملأك فحذفت الهمزة كما في مسئلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء
لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسئلة اعلاما بان
حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والحكم اذا خففت همزته
على طريق تخفيفها فحركت للام التعريف اتجه لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه الهمز
بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة
وهذا هو القياس لان الالف اي همزة الوصل كلمة لاجل سكون اللام وقد انعدم الاختيار اليها

وثانيها

الطريق الاول الذي هو حذف الف اللام منه

وثانيها انه يجوز فيه الهمز بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض
كما في خصم اخصم وجيل اصله جاءل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل فخففت الهمزة على
طريقه وحوبة اصله حاءبة زيدت للالحاق بجعفرة فصار حواءبة ثم خففت الهمزة على طريق
وابو توب اصله ابو اتوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة الهمزة وابتغى مره اصله ابتغى
امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء التصغير كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا
يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في
هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو والياء الاصليتين او
مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية
او في حكمها ولطرو الحركة لانها انقلبت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة
المتحركة حرف لين اي حرف علة ساكنة حال كونه مزيدا لغير الالحاق فان كان ياء او واو مدتين
او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة في اللين لانها في مقابلة الف التكسير
نحو رجال فجعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كانت ما قبلها واوا
قلبت واوا ثم ادغمت الاول الذي هو ما قبلها في آخره اي ثاني ذلك الاول والمتأخر عنه الذي هو
هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تقلب القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة
من الهمزة اي هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان وما يشبه المدة تقتضي تحميل الضعيف
اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير
الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكنة

بل الساكنة لكاسر فلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فقلبت العلة ثم فرع على القاعدة
جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة ومقروة اصله مقروءة
لان الواو فيه مدة زائدة واقيس اصله اقييس تصغير اقوس من جمع قاس لان الياء فيه شبه
المدة وكل ما هذا شانه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قلت يلزم
تحميل الضعيف ايضا اى كما في النقل في الادغام وهو اى ذلك الضعيف في الادغام وهو اى
~~ذلك الضعيف في الادغام~~ الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو
المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلبا الياء الثانية وكذا الواو الثانية ياء
اى مبدلة من حرف الاصلى فلا يكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتها لفظ وكذا واو حوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء واذا
كان ما قبلها الفا جعل الالف الذى همزة الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور
بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تقلب بين بين في هذه الصورة لان الالف لا تتحمل الحركة حتى
تحذف الهمزة بنقل حركتها اى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا وتدغم الالف في الالف
فتقلب بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة
في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا
على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ للتفضيل اصله اأخذ كانصر وادم للصفة المشبهة اصله
اءدم كاسمر فالواو اية هى الاولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو
قلب الهمزة الثانية وجوبا وبقاء الالف لفظ ايمة بقوله الا في ايمة فان اصلها اءمة جمع
امام كاية جمع اية اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا
على مقتضى القياس فصار آمة كما جعلت في آخذ وبعدما تم امر الاعلال قصد الى الادغام

فحذفت

فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان
الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة والتشديد وامة بفتحها و
التخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركا بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا
لثقله فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا
الهمزة حرفا موافقا لحركتها هى الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما لعروض حركتها واما
لان في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين لان
ما ذكره المص اقرب القياس وعند الكوفيين ولا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع
الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ايمة الكفر بالهمزتين
المختلفتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حدة جائز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام
عند البصريين حيث احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة ليست بمدة لان المدة هى
الالف الغير المقلوبة من شيء او المقلوبة من واو او ياء والالف في آمة ليست كذلك كيف يكون
اجتماع الساكنين في حدة للاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى
الهمزتين المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها
نحو ايمر اصله اءمر من الامر واذا كانت اولهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة واوا
للمناسبة نحو اوثر اصله اءثر من الاثر وهو الاختيار واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها
اءكل اءخذ اءمر والقياس المذكور يقتضى ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل و
اوخذ واومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير
القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم
الحذف في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال

قال الله تعالى وأمر اهلك الا انه نظمهما في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الحرف الغير القياس
عند حذف الهمزة من مروهذا اي تخفيف همزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المجتمعتين بقلبها
بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانت
اي الهمزتان في كلمتين والاقسام اثنتي عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة
والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنتي عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها
اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احمد بعد جاء ويدرء من تلقاء ولم يدراء والاربعة الاخرى
تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ احمد بعد الالفاظ الاربعة المذكورة
والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد
تلك الالفاظ والتفصيل في التحقيق انه تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند
الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع
التخفيف جاز لكن قد رايتهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار ودينان اصلهما
دنار ودوان وكان للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفها لان كون اجتماعهما عارضا
وهو امر الثقل نحو قد جاء اشراطها تخفيف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز
تخفف كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احدهما بتخفيف
تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفيف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت لم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تحقيقها للاجتماع في كلمة فعلى نحو جاء احمد
يجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم يكسر
الثانية او ما قبلها واوا نحو اوادم في جمع آدم واويدم تصغير ادم اصله ءادم والثاني
ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت فعلى مثل جاء

احمد

اذا كانتا

اصلها

قوله تعالى اشراطها ساعة فقد جاء

اصله ءادم

احمد يجعل بين بين لان الهمزة المفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سأل يجعل بين بين وان لم يكونا مفتوحين في الحركة خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه
التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء دريس يجعلان بين بين ففي يدرء احمد
يجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا نحو اكؤه وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما
الف للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهمزتا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف
في اللفظ لكراهة اجتماعهما على الفات ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة
نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية
الوعساء بين جلاجل وبين النقاء آنت ظبية ام ام سالم
اصله ءانت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقاء ونحو قول الآخر
خرق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكرت اياه يقنون ام قردا
الخرق الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح يعني هو قصير غليظ يشبه
القرد بحيث لو تمازح القوم يذكر القرد الظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يخفف بعد
اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم يصل بها كلمة اخرى وذلك
لان المبتدا بها لو خففت لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من
الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقي عليه وايضا ليس فلا مرفوع حتى
يتصور الحذف او القلب بشيء مع ان الهمزة المبتدا بها لا يكون مستثقلة لقوة التكلم في الابتداء
وحذف همزة قل للاستفهام لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف في ناس اسم جنس لا جمع الانسان
اذ لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة في الاول يشهد له انسان وانسي و
اناسي ونسي شاذ على القياس المذكور وكذلك اي كناس في تخفيف الهمزة في الاول على غير القياس

مثال المفتح والاقتحام وهو الدخول

الآباء

القياس

فعلا وزنه اناس

الٰه منك كما اختاره القاضي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياسي فصار لاه ثم ادخل لا النفي واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة وكذلك قيل في نداء يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك
يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتي التعريف
واما في غير النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله مقرنا كما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة
الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان
الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير
القياسي ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل
الشطر اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يفصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك في
الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف
ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل
الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون
النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة
في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر
الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان
الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح
به ابو علي حيث قال همزة الٰه حذفت حذفا من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين
ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة

على

على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول
غير القياس يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس ففيه توفيق بين
الاسم المسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كما حذفت الهمزة
في يرى تشبيه الجلالة بيد انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في
الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم اصله يراى فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم لتبق الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف
فحذفت الهمزة واعطي حركتها الراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب
في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله **المرء ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمن**
العيش يرأ ويسمع يقول اخبرني ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر
الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة
ولا نحو هذا التخفيف في راى لعدم سكون ما قبلها اي الهمزة الا في الضرورة الشعر كقوله
صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما ثوى في الحلاب
ثوى تمكن الحلاب المحلب يقول الغائب لا يتدارك دون اخواتها من الفعل والاسم بما فيه
همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل
في يرى دون اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرائط
المذكورة لا يجب ان يقال بنى يحذف الهمزة في بناى لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل في يسال
لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرئى لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضمائر بالماضي
راي رايا راوا الى اخره رأت رأتا رأين الخ واعلال الياء سيجيء في باب النافص ان شاء الله تعالى
وانما ذكر قلب ياء يراى هنا فلذكره في التشبيه على صورة لفظ يرى المستقبل عند الحاق

الضمائر به يري يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون تري تريان ترين
اري نري ولما كان في صيغ المستقبل كسرة منقلة اوردها على التمام بخلاف الماضي وحكم
يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون لالتقاء
الساكنين بواو الجمع لان اصله يراءيون فقلبت الياء الفا كما يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة
من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يراءون ثم خففت الهمزة كما في يرى وقس الياء
في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
مع ان الحركة عليه ثقيلة لطرو الحركة فهي كالمعدومة فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان
يكون ما قبله مفتوحا ولا يقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم
الوقوع في المحذور الذي فروا منه اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا اجتمع ساكنان
الف التثنية والالف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين
فليتبع يريان بالواحد في اللفظ بحذف النون في مثل لن يرى اي عند دخول الناصب قوله
بيرى بدل بالواحد اي فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب في يريان عند دخول
لن نحو لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم
انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ
اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفردة المقلوب من الياء
فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة تراءيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة
لما حذفت في يرى فنقلت فتحتها الى الراء فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين ولك ان
تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه يدرج في التحقيق

اي لعارض او حركة

وسوي بينهما اي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه التقاء بالفرق التقديري
فوزن الواحد تفعين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن بحذف العين فقط كما التقى
في ترمين بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى
في باب الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري
بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف
الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه انما الحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط
اعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني اولى
نوني الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير
فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وفتح الكسرة يطرد
بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء
الضمير فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا
طردا للباب لان الياء يصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله
اخشي فلما الحق نون التاكيد واجتمع الساكنان كسر الياء ليطرد وجه عامة في باب التعريف
الامر للحاضر من تراءى ررياءا روا اري رياءين ولا تجعل الياء الفا في رياءا وان لم يلتبس
اذا جعلت الفا وحذفت لاجتماع الساكنين تبعا لبريا ويجوز اي يجب فان الجواز مستعمل
فيما يعم الوجوب في رهاء الوقف عند الوقف نحو رهاء اصله ارأي فحذفت همزته اي
العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اي لعلامة الوقف ثم استغني
عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكتة لئلا يلزم الابتداء بالساكن اي اسكن الراء للوقف او

الوقف

اصله تفعلن حذف عينه اللام وجعل تغير الفاء

اصله تفعلن فعار تفعلن

على المتحرك ان لم يسكن فصار رَيَّ وتقول في رَوا اخواته بالنون الثقيلة رَيِنَّ رَيَانِّ رَوِنَّ
رَيِنَّ رَيَانِّ رَيِنَّانِّ فيجيء بالياء في رَيِنَّ اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون
الوقفي بسبب اتصال نونا التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي
ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف ايضا فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف
لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد
بآخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فيعدم السكون فلا يكون الآخر محلا
للسكون فكذا اذا الحق بآخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام السكون
وكون الآخر محلا له كما اعيد الياء في ارمينّ لذلك ولم يحذف واو الجمع في رَوُنَّ لعدم ضمة
ما قبلها ولو حذف لم يبق هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه
لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله رَيوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فبقي رَوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا في امارَيِنَّ
فحركت الواو بحركة مناسبة فحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل رَيوِنَّ اجتمع الساكنان
حقيقة فيلزم الوقوع فيما فرّ منه وكذا رَيِنَّ بخلاف اغزنّ فان واو الجمع حذف فيه لان
ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزوُنَّ كما انصرَ
لزم السكان الواو لثقل الضمة عليها فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حدة الا ان الكلمة
ثقلت واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كالاعادة وكذا
اغزنّ وكذلك ارمُنّ وارمِنّ وتقول في رَوا اخواته بالنون الخفيفة رَيِنْ رَوُنْ رَيِنْ وحكمها
كاحكام الثقيلة الفاعل من يرى راءٍ الخ على وزن فاعٍ اصله رَايِيٌ اعِلَّ كاعلال رامٍ

ولا

الوجوه التي ذكرت في نون الثقيلة

ولا يحذف همزته اي همزة راءٍ لما اي للوجه الذي يجيء في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف
همزته لان ما قبلها الف والالف لا يقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها
بالحذف ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور
كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة
باب الافعال من الرؤية ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان كخواري
اصله اَرْءَيَ او مضارعا كخو يُرِي اصله يُرْءِيُ او امرا كخوار اصله اَرْءِ او فاعلا او مفعولا كخو
مُرٍ ومُرًى اصلهما مُرْءِ ومُرْءًى او مصدرا كخوارايةً اصله اِرْآيًا على وزن افعالا قلبت الياء
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار اراءً لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف
زائدة تقلب الفا لعدم اعتدادهم بالالف وصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها واوهامها جوهرها
فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او
تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة
واما اذا لم يكون بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعلان ليعلا
بتوالي في الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو راى وتاى من رويت وتويت
الا ان عينهما اعلت وسلمت لامهما وكانت الاصل ان يعتل اللام ليصح العين لكنها الحقا
والشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في اراءً وحذفت كما في
الفعل فصار ارِاءً ثم عوض تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار
اراءة ويجوز ارِاءً بلا تعويض لان ما حذفت منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض
بخلاف الاقامة ويجوز ارايةً بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب الياء على اعتبار تقديم حذف العين

او امرا عطف على ماضيا كان

والتعويض عنه على تقدير الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان تاء التانيث
يعتد بها ج بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء
ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرئي الى آخره
اي مرئيان مرئيون الخ اصله مرءوى فاعل كما اي كاعلال الذي وقع في مهدي كما في الخم
ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف همزته في فعله اعني يرى غير قياس كما مر حيث قال
وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما
يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يعداه
كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما وانما
حذفت الهمزة وجوبا في نحو مرئي يعني في غير الفعل اصله مرءوى اسم مفعول من باب الافعال
مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه نحو مرئي
بخلاف نحو مرئي فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اي
يرى واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرئي والالة مرئي واذا حذفت
الهمزة في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف
بالقياس الى نظيرها من المضارع والامر والنهي الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة
غير مستقل اي غير واقع في كلامهم المجهول يرئى على الاصل يرئى على الحذف اصله يرءوى الى
آخرها المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ ياخذ ومن باب ضرب نحو ادب يادب
من المادبة بمعنى الضيافة لا من الادب فان بابه حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن
باب علم نحو ارج يارج ومن باب حسن نحو اسل ياسل ولا يجيء من فعل بفعل بكسر العين
فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرأى ومن باب علم نحو بئس

بحث مهموز العين

بيئس

بحث مهموز الفاء

يبئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة
ابواب من باب نصر نحو بنى يبني ومن باب فتح نحو سبا يسبا ومن باب علم
نحو صدي يصدي ومن باب حسن نحو برء يبرء ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح
على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر
على مثال باب ضرب لكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب
ولكثرة استعمال خصوص المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء نحو ان
يأن انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة في موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع
مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضروري لا حاجة
الى تعليم ومن ثم اي ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء من المثال الا
مهموز العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجاء من باب فتح فيسمى باسمهما فيقال
المثال للمهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء واللام
نحو آن اصله أوَن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام
ولا يجيء في الناقص الا المهموز الفاء والعين نحو اري وراي ولا يجيء في اللفيف المفروق
الا مهموز العين نحو واي من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى من
باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في
كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل و
سواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم
او همزة وصل نحو اضرب وانصر لحقة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي

نحو آب يأب آبا

اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب
في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من
ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله وفوت الكتابة
عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف
تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت
ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمناسبة اي لتوافق صورة
الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء
كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسأل
ويلؤم ويسئم ونحو سأل ولؤم وسئم وانما لم يورد امثلة المتحركة الساكن ما قبلها
لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسئل ويلؤم ويسئم
او الادغام كسأل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفهما اذ الاصل
ان يكون الكتابة على طرز ولو قال طريق تخفيف الهمزة بدل قوله وفق حركة نفسها كما قال
غيره ليشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها
وحكم مئر وجؤن قد علم طريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة
من حكم اخواتهما اذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة يكتب على وفق حركة
ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية كانت عارضة
والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان

الهمزة

الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يطرؤ ولم يفتئ
فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل همزة المتطرفة ساكنا
لا تكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لطرو حركتها ولا على حركة ما قبلها
لعرض عدم حركة ما قبلها نحو خبأ ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة و
صورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء
فانما هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتتلفظ واما كتابة
نحو البطء والوطء والطيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط من الكاتب
بصورة الخط

الباب الرابع في المثال

قدم ما يكون حرف العلة
غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل
العين لتقدم الفاء على العين يقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية
مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لا كانت
في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجيء الا طرا في التسمية
ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة
دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف العلة ويلزمه كونه
مثله في تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن
نحو عِد من تعد وزن من تزن فزن عِد بزن تجد موازنا له في الوزن وهو اي المثال يجيء
من خمسة ابواب بابه ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب
يهب ووجه يوجه ووضع يضع ولا يجيء المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد
يجد كابى في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس

لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها
عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق
الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة حكم الصحيح
في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد من
الوقر وهو تثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار
وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقد يدل على انه متعد ويضع ويضع ولم يورد من
اليائي الا مثالا واحدا انبهما على قلته ونظايرها نحو ومق وومق ويسر ويسر
فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف
وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم اذ لم يعرض له فتور وعي في الكلم
بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما يعلان في الاول اذا الاعلال مصدر المجهول
اي كون الحرف معلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف
اي بكونه محذوفا وثالثها لا يمكن الا بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك
اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف الابدال يكون بحرف
العلة يعني الالف والياء زايدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اي الالف
لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه فللزوم نقصانه
من القدر الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوايد منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها
المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اي لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر
مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في
الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس

بالحركات

بالحركات ومن ثمه اي ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل
لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان
اصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين لثقلها عليه مع اعتلال فعله او حذفت الواو
ثم زيدت التاء عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو لمثل ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض
من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسر ولا من
نحو الوصال لعدم الاعتلال فعله نحو يواصل لئلا التباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل
ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر
الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر
سواء كان في حال الاضافة او غيرها
واختلفوك عد الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله
عدة الامر تقول انتم الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجايزة عند سيبويه
لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف
التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض
ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة
تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه
الاستثناء جواب عن استدلال بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء
في الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اي
مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الواو
حذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر

وهي التاء الزايدة عند الخليل والتعويض والاولى الاقامة عوض عن الاقوام

وعند الفراء لا يجوز حذف التاء اي حذف تاء المصدر
الا في حال الاضافة كقوله واختلفوك عد الامر اي عد
الامر وقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة اي اقامة
لانها وقعت في حال الاضافة فيجوز

كما في العدة وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي ومن
اجل ان حكمها كحكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله واقامة الصلوة
للاضافة كما حذفت في عد الامر وتقول في الحاق الضمائر وعده وعداه وعدوا الا آخره ويجوز
اي يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فينقلب
فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه و
الفاء في الماضي واو فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل
يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية
اي الواو ومن الضمة التقديرية وهي الواو الى الكسرة التحقيقية التي هي كسر العين و
مثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك
تثبت في احدهما وسقطت في الآخر وهذا الثقل وان لزم اجتماع هذه الامور الثلثة
الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات
الا انه اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثمه اي ومن اجل ثقل هذه الخروج لا يجيء
لغة على وزن فِعِل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفُعِل
بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل
لمعنى غير معقول كما مر الا حبك بكسر الفاء وضم العين ودُئِل على العكس فلما استثقل
احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في يعد واخواته ايضا اي كيعد
ولم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها للمناسبة في الاستقبالية وللاطراد الباب
وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطاء لان اصله يوضع بكسر
العين وكذلك اصل امثاله فحذف الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين

نظرا

نظرا الى حرف الحلق فان حروف الحلق ثقيلة فيكون فتحة العين معاونة لثقله الا انه
يرد عليه انه لم لم تقدر الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل
يعد وبمثل يسع ماضيه مكسور وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور
العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا
ذلك التأويل يلزم منه خرم قاعدتهم والا فمن لهم بذلك وكذلك جميع العلل المذكورة في هذه
الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه يتفكك
في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله يأوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف
وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء
واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعد بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة
فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات الامر عدا الخ وانما
لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه اولانه ما حذف من تعد بلا واو الفاعل
واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو
على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعد اصله موعد على وزن مِفعَل بكسر الميم
وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها ولكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يقلبونها
اي الواو ياء بالحاجز المانع في نحو قنية واصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ
وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اي في موعد يكون اي الصرفيون
اقلب منهم مع الحاجز بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن
حاجزا حيث حكم بان قلبت واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم
كتابة همزة خبء بالالف وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين

عن ابن القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة
فعلى هذين القولين الاستشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون
ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك ولقل ما ذهب
اليه الزمخشري والمص اظهر اورد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها
في عنباء ويرد على المنقول من ابن القطاع ان يجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت
قنية بالقلب ايضا

الباب الخامس في الاجوف

اي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على ثلثة
احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف
لا يعتل كخلاف الناقص ويقال له اي المسمى اسم الاجوف اجوف طلق جوفه اي ما هو كالجوف
له عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة
احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما
غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه
وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمون الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة ابواب بالاشتراك
من باب نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما
باب حسن فلم يجيء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا ضابطا
شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع
الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب
الاعلال اصلا منا ولا لجميع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها

واما

واما صفة بعد صفة لاصلا يخرج اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال
منه اي من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حروف العلة حال
كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر
وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور
منه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتدائي
اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف
العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب
الاربعة الاولى التي احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية
التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر
وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها ساكن اي قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها
لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها
اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع
وخوف وطول ولا يعتل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا
نحو قول لان حرف العلة اذا اسكن اي وجد على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف
لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق
واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حروف المد وقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات
ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم وكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء
ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقوم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز

ولا يجوز ان يقوم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان
اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله يؤيسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها
اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها مع خفة الفتحة والسكون
يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا خفة
حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا
الى زيادة التخفيف وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتي صمت اليك فتقبل صامتي
اي توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس
رضي الله عنهما هي لغة الحارث وهي قبيلة من اليمن ويقلب نحو اغزيت اصله اي الياء واو
ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا
ليفرق كما سيجيء ان شاء الله وطرد الكتاب كيكرم وتكرم ونكرم تبعا لاكرم وكقيام تبعا لقام
والمراد الكتاب لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب ويقلب نحو
كينونة اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو
وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا تقلب لان اصلها اي اصل لفظ كينونة كيونونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقلبت
الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كيّنونة كما ادغمت في ميت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الياء في الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية للحركة
التي هي عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو انسهم هذا التغيير عن التغيير
الثاني بالحذف لان التغيير يؤنسهم بالتغير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت
الا انهم التزموا هذا الحذف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا في

ميت

ميت لعدم هذا العلة فيه والى هذا ان كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم
فعلولة الا نادرا كصفوفة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين
بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة ووجود فيعلول كخيتعور قال الشاعر
كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقيل اي قال
الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجونة وهي الطبيعة ثم فتح
الكاف اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين حتى لا يصير الياء
واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال
يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس
بالواوي ثم جعلت الواو في الواو ياء تبعا للياءات ولم يعكس لكثرتها اي الياءات
بالنسبة الى الواوات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى لا يصير الخ وقوله
تبعا للياءات اشارة الى رد ما قيل من ان الامن في هذا الوكان كما قاله الكوفيون لم يكن
لابدال الواو والضمة فتحة وجه ومن ثم اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه اي ولاجل
قلة الواوات قيل لا يجيء من الواو ياء غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة
مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى فاء قال الامام ابن جني في
في الثلثة الاخيرة فيما اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة
نحو يبيع ويخوف وطول تسكن حروف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا
قوله لاستدعاء الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى
انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول
بقوله اذا كثر اي حروف العلة في فعل لثقله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالثقيل

اي الشروط الثلثة من الشروط السبعة

والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كان حركتها غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فيحصل فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف
على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقدير اذا كان في فعل
وقت كون حركتها عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال
عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حرف العلة
في مضارع فعل اي ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على
الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد في معنى الكلمة اضطراب وتحرك
اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله
ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض
والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير
الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة
وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي
الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها
مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول
بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث

على

اي الشروط الثلثة من الشروط السبعة

اي الشروط الرابعة

اي الشروط الخامسة

اي الشروط الستة

اي الشروط السبعة

الشرط الاول اي ضرورة حرف العلة في فعل او في اسم علم وزنه فعل

العرضة طرقة القضاء يبحث فيه

على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة
الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد
او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم
الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها
وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر
الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة و
تفننا بالعدول الى المضارع وللاتي في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما
وبين غيرها بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود
الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثم اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعلق اذا تحقق
جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور بالسكون الواو
فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن
فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع ساقته
الى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط لشرط لئلا يقع الفصل
بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط شرط الا انه قدمه اي قوله
وجعل مثل ديار اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة تقدم في تحقق الاعلال
واصل ديار ديوار اعل بنقل الواو يعني دار او هو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله
قوام بنقل الفعلة اعني قام وهو قد اعل كما ترى ويعل مثل سياط اصله سوط بنقل الواو
واحدة وهو سوط وانما قال بنقل الواو واحدة ولم يقل بنقل الواو كما قال في ديار لان واحدة

لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واو وهي اي واو سوط وان لم يعل الا انها متابعة
بالف دار في كونها ساكنة والدار قد اعل فكان سوط قد اعل لمتابعته بما اعل
اعني يعل هذه الاشياء التي هي دار وقام وسياط وان لم تكن افعال ولا على وزن
افعال وحد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي
هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة
الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لما شبهها في كون حرف
العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله ويعل في قوله ومن ثم
يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرايط المذكورة اجمع
لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والحونة جمع الحائن وحيدى وهو الجمال الذي يميل عن ظلمه
لنشاطه وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما
انتفاء الامر الاول اعني كون حروف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المص له واما انتفاء
الامر الثاني اعني كونها في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله لخروجها عن وزن الفعل بعلامة
التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه
الاشياء حتى يدل من هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان اصل
حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم ايها واوي وايها يائي ومن ثم لا يعل نحو
دعوا القوم لطرو حركة بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعني عدم عروض
حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء في
اجتور في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور
في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم فتحة ما قبلها في حكم السكون
وانما

اي بيع وخوف وطول

وانما حمل الثلاثي على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا
عكس ساير الابواب فان في ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم
من ابلح اي عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال
قائلهم وسائلة بظهر العيب عني اعارت عينه ام تعارا فالهمزة في اعار للاستفهام والالف
في تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن وقال في الاطيب لقوله وجيه عندي
وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا
شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقص رتبة العيب
ساغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك اعل واعل
وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قلبها الفا ان تكون
متحركة وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس
كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور لما ذكرنا فلا محال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا انه
ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار وسواد للبس فالواجب عليه ان
يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح
اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي
اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون
جانب المعنى نظر من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل ومن لم يكون ما قبل الواو
في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس
بمضاعف فاعل ولم تجاوز لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه

اسم الكتاب شرح المفصل
رايته وطالعته حين
جوات المفصل من
استاذي سنان
افندي

اذ لم يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء
على ان الساكن ليس بحاجز وقلبت الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين
فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثم لا يقال نحو طيوان حتى يدل حركته على اضطراب
معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى
الكلمة وطروه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره
المص لانه مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط والمؤنث
محمول عليه اي على الطيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب وحركة لانه نقيضه و
النقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد
التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره يكون عدم
الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صنعة الطباق ومن ثم لا يقال نحو طوى
حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اصله طوي قلبت الياء الفا فلم تقلب الواو
الفا لانتفاء الشرط الخامس وعدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان
الاعلال بالآخر اولى ولم يقل طوبا لانه محمول عليه اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم
يمتنع فيه اعلالان ولا يقال نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني
اذا قلبت العين من حيي الفا وقلبت حاء يحيي مستقبله يحاي يعني وجب الاعلال في مضارعه
ايضا نبها للماضي كما في خاف يخاف ومن ثم لا يقال نحو القوم والصيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط
السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلبت واو القوم الفا وقيل القادم يعلم انه واوي
او يائي وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة

مضموما

مضموما مع الاحوال الاربعة طرف العلة نحو ميسر وبيع وتقول ويدعو بجعل حرف العلة
في الصورة الاولى اعني نحو ميسر واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف
العلة في الصورة الثانية اعني نحو بيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم تجعل
واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل
حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو
الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح لجوز فصار ح بيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن
في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا تقل
حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل
بدونه ومن ثم اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يقال غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة
غايب ولا نومة بضم النون وبفتح الواو مبالغة نايم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة
الاخرى من تلك الوجوه الخمسة عشر اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة
بحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء كما مر من حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي
الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين
عريكة الفتحة لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يقال مثل دول مع انه من الصورة الثانية
لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تقلب بحال لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا
اذا كان اسم منها على وزن الفعل نحو بعل نحو دول وهو اي الدول ليس بمشتق من الفعل
ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو رضيوا تسكن حركة حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم تضم ما قبل واو الجمع

قال صاحب التلخيص في النوع الثالث
وهو علم البديع ومن المعنوي
الطباق ويسمى التضاد و
التضاد وهو الجمع بين
المتضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة ومن
الطباق نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي دلف
حين استشهد
وتى شباب الموت حمرا فما اتى لها
الليل الا وهي من سندس خضر
تلخيص

72

لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي ترميين مثلها اي مثل الصورة
الثالثة في الاعلال اي تسكين الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين
الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كاينة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا
ساكنا او ما هو في حكمه مع حركة حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول يعطي حركاتهن اي
حركات حروف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حرف تتولد
من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها
بسبب نقل فتحة الواو اليه ولين عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض
لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة وفي الحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول
الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين
وادور جمع دور واقوس واثوب واثيب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا
يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم
الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة
وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابه العين
وكذا اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول
مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بعصفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه
الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقل حركة الواو الثانية الى الاولى
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى
ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ مقتضى عروض الحركة ان لا يكون

ثابتة

ثابتة متقدرة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعو القوم اذ لو
قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة
الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج
بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخضم بالمجلبة
مع كسر الخاء ولم يجز اخضم مع المجلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول
حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف طوي
ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في آخر المعرب بالحركة
من غير ضرورة اذ تنقلب حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها و
تحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لانه المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقي الياء
على حاله لموافقة حركة ما قبله اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا وابدل ضمة
كسرة لصيانة الياء يلزم في آخر حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذا اصل الخفة حاصل
بسبب سكون ما قبله ولهذا اجتمع الحركات الثلث وقوي عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه
بخلاف الصحاح فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا
يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك
يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس بتبيان ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة
وبتبيان ما سمي فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يدر اه

بيتا الخ ص

امنفعل هو ام منفعال واما مقول و مخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع
الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال
ومخياط فقصر فلا يقال مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا لمخياط فان قيل لم يقل الاقامة
بالنقل والقلب واصلا اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعتبر كاعلال اخواتها
من التقويم وفيه قلنا اعتبر تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية
بخطور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء
بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يقال التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا
لانه ابطل قوله اي العائل قوله قوم مقول القول لمتتبع قام للتقويم اي ابطل قوم ان
يطلب ويستدعي قام بتبعية التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لقوة قوم في الانحوذ مع التقويم لانه فعل وهو مصدر وليس قام في الانحوذ مع
التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام
هذا الجواب خلل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام
فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام انما اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلال هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون
مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقول فعل
التعجب واغيلت المراة اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الى حمل
واستحوذ اي غلب مع انهما من الوجوه الثلثة حتى يدلان على الاصل انه واوي او يائي
وتقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الخ واصل قال قول كنصر
فجعلت الواو الفا كما اي كجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من

خمسة

خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو
الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم الفاء حتى يدل على الواو
المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الفاء في خفن لتلك الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما
يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة
الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان بحركة اخرى من خارج تلك الدلالة لسهولتها
اي لسهولة الواو في النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا
يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة
وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصلي فيه اتى بحركة من
خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث
في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير القصدي
فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري
وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كما مر واصله امرا اقولن كما انهم لم
يعتبروا الاشتراك الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كالاشتراك قلن
والتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الياء والياء
ومجهولا بيعن بضم الياء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضي وبين الامر في مثل قلن من
غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا
غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير الاشتراك وهذا
انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب المشبهة فيكون السبب في
وقوع المشترك في اللغة هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو

مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع
القصدي من غير قصد والاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة من
الامر والماضي في تفعل تقول تكسر تكسرا تكسروا في الامر تكسر تكسرا تكسروا في الماضي وتفاعل
نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا
تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين وفعلن بفتحها نحو
طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه يعلم من الطويل ولم يعل لانه على وزن فعل ان اصل
طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من فعل بضم
العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة
من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم
الفرق بين خفن وبقن من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر
لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في
خفن حروف منها عينا او لاما فلا يظن انه من فعل يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن
بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بقن يبيقن لان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل
بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا من فعل بالضم يفعل بالكسر فتبين ان اصله يبيقن بفتح
الياء المستقبل من قال يقول الخ اي يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول
تقولا يقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو
ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصله يقولن لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها لحركة
ما قبلها فقدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو

مقدم

الامر قل الخ اي قلا قلوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف ثم حذفت الواو كما نصر

مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة الى الفاء ضرورة ولو منع التقدم
الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة
في حذف الالف وحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على
تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارج وهو لام التعريف
في الحق فيكون حركة اللام في قول الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع
الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت
بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو وهي بمنزلة الداخلين ولذلك
قال وهو بمنزلة الداخلي للمبالغة بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون
الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما
كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فنقض بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي
لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد يكون في الحوادث ومن ثمة اي ومن اجل انه بمنزلة
الداخلي جعلوا معه آخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو
حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون
لانه مشابه بالتنوين في كونه آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من
الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب وحذف الالف في دعا
اصله دعوا قلبت الواو الفا فحذفت لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء
دعا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء في دعا ليست من نفس الكلمة
لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم
يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع

ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والتحركة عارضان في دعا فكانت الحركة في حكم السكون
والحركة وان كانت عارضة في قولا الا ان التحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة
بعروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولنّ بالفتح
قولان قولن بالضم قولنّ بالكسر قولانّ وكذا تقول بالمخففة قولن بالفتح قولن
بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون قوّال وقوّل
وقوّلة قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول كتاجر فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واو العالو وقوعها
في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة قلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما
او تحريك الاولى لئلا يصير الممدود مقصورا والمقصور اسم مفعول اللام يكون ما قبل آخر نظيره
من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم مفعول اللام يكون ما قبل آخر نظيره
من الصحيح الفا كلساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ما قبل آخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف
احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص
الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجز مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون العاف ما قبل الواو والعاف مفتوحة فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الالف
الاولى لدفعه لانها اسم الفاعل حتى يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول
بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس

بالماضي

بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هي علامة اسم
الفاعل او حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقلها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي
التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في كونائل حيث قال بين يديه
شاع خطاء وحكى ابا علي الفارسي دخل علي واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه
جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط امرء قال
خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطوانا في زيارة مثله وخرج
من ساعته ويجيء اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اي بحذف العين نحو هاع
من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب
والاصل هائع ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع
ولاع بوزن فال ومنه اي مما يجيء بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اي
هائر منهدم فحذفت العين لما مر ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو
نقل حرف عارضا عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما مفروض
لعارض الآخر نحو شاك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك
وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل
شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورايت
شاكيا واما من قال جاءني شاكٌ بالرفع ورايت شاكا ومررت بشاكٍ بالجر فقد حذف
حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثير فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس
فيقال شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتقدم الابتداء بالالف
فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يحتاج في قلبك القلب المكاني

اصله شائك من الشوك

اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع
قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخر ع هي الى موضع السين فبقي القاف
والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه
فلوع مثل عصو وجمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلبت الواو ياء اعني واو
فعول والواو التي هي لام ياءين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى
مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصار ع الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في
التقدير قسو بواو واحدة او ثر الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي
لام ياء على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبلها صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها
فصار قسي لما فعلوا هذا الصنع في عضو وحذو النعل بالنعل فصار عصي وزنه
فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني ايتق وزنه اعفل
اصله اوتق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على التاء ليسكن ويحصل الخفة فصار
اوتق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار ايتق المفعول مقول الخ
اصله مفعول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقول فاجتمع
الساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره
وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان
الواو الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه
في جوابه اي جواب الاخفش في جواب دليله لانم ان الواو علامة المفعول بل هي
اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها

علامة

حذى النعل بالنعل
قدر كل واحدة منهما
على صاحبتها وحذاه
قدر بحذائه وبابهما عدا
واحتذاء النعل واحتذى
انتعل واحتذاء ايضا ما وطئ
عليه البعير من خفه جلد
تحت جلده والفرس
حذاء صلاح

علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وليس سلمنا ان الواو علامة لكن لانم ان العلامة
لا تحذف بل لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اي في مفعول يوجد
علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعل بفتح
الميم وضم العين وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء فان
قيل من طرف الاخفش اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من فاز
مع التنوين واذا التقى ساكنان والاولى حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا
كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء
الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو
لدفع عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة
بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو الضمة قبلها وتسلم
الياء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء
الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار
مبيع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا
وقع النسخ التي رايناها والصواب ان لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه
حوالة توا اي كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء في بعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت
الالف ثم كسرت الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبيع ثم جعل الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان كذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند
سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل للوضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو

فاعل كما اى كالاعلال الذى فى يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى
كقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما
اوقع فى مبيع بلا فرق واكتفى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا نكتفى به وهو
اى الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون
اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون
جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان
جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل
كما فى الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير
الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك التى تجرى فى البحر
ولا يدل جرين على جرت لثبوت الالف فعلى وانما وجب ان يقال جرى ح لان ضمير الجمع
لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر
قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون فان الفلك هذا
مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف فى التذكير والتأنيث والالة مقوال ومقول وقد مر مقدم انهما لا يعملان
ولذلك لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل الخ اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان
الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول اى قلنا بالضم فى الكل وهو
لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو فى قول الى
ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس

لعدم

لعدم الاستلزام فى العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسر
ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء الحركة حركة الواو الى
ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة
ما ذكره مزجا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفى لغة اخرى تشم
كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذريشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها
غير افصح لوجوه الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة مثل المضمون بمعنى الضمة
اذ يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تجيء بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا وهى تابعة لحركة ما قبلها اى تقصد وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف
فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان
تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن النون و
تضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك مجهول باع واختير مجهول اختار
وانقيد مجهول انقاد وكذلك قلى وبعى اى ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت
العين للساكنين من نحو اختير وانقيد له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه
فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعنى
يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له وقلى وبعى ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى
كل المطردة وضمة فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام ضمة
ما قبل الياء اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا اى كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة فى الاصل وهو

ليس بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن
بين المعلوم والمجهول اما في قلن فعلى لغة قُلَ في المجهول اذ تقول في المعلوم قال ما لا
قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول
قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم
والمجهول اما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم القاف
وفي المجهول قِلْنَ بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم باع
باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت
بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بالكسر وفي المجهول بُعْنَ بالضم التفاوت
بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قُوِلْنَ
بضمها وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بُيِعن بضمها فالضم
والكسر في المعلومين عارضان وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول
يقول يُقْوَل كينصر فاعل كاعلال بخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس في الناقص

اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل
اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في حالة الرفع ظبي او من
الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف
في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب
الاطراد في التسمية ووجه اعتباره قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص يجيء بالاستقراء
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب

الباقية

الباقية نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وركو يركو وتقول
في الحاق الضمائر رمى رميا الخ رموا رمت رمتا رمين الخ اصله رمى جعلت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متوالية موجبة لزيادة
الثقل اثنان تحقيقيان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة
من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما قبلها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير و
ثلث حركات متوالية ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم يجوزوا
ضربت وكذلك الواو ما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا
لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي
مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في
رضوا بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع ولا يلزم الخروج من الكسرة
الى الواو وهو مستثقل وان اصله رضو وابدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيو فاجتمع
ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضِوا بكسر الضاد وسكون الواو
فضم الضاد لتصح واو الجمع لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اولا
يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا و
تحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اي الشان يجتمع فيه

الساكنان تقديرا وتمامه مر في قولا حين قال هناك وتحذف الالف في دعا واخواه
حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا
ولا تنقل حرف العلة في ترمين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تنقل
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تنقل لخفة الفتحة والسكون
المستقبل يرمي الى آخره اصله يرمي كينصر فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار
يرمي ولا يقلب الياء واسكانها في مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة واصل
يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع
الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت الياء
فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام
المص هنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل
الثاني ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا
بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي تقول
الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع
النساء اصلية اذ اصله يعفوون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن والنون
فيه علامة التأنيث اي علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم و
النصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو
فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون وزنه يفعون ومن ثمه
اي من اجل ان النون في جمع النساء علامة لا يسقط في قوله تعالى الآن يعفون اي المطلقات

ولو

واصل

ولو لم تكن علامة سقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب وواصل ترمين للواحدة المخاطبة
ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين
دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ
مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم
وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت الجازم على يرمي تسقط
انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح
ومن ثم اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة
الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة
له في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول
لن يرمي لخفة النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع
معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة اي لا يحتملها كقوله ولا يحبوه
الحلم عجزا لما عدم الميسور احتمالي اي تحملي اذ لو حركت
لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم الخ اصله ارمي بسكون
الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم
تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف واصل ارموا ارميوا
كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين في يرميون بلا فرق واصل
ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال
الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت اذ المراد بالياء الياء الاصلية

الياء الاصلية لا
والمتحرك انما هو
في المتحرك انما يتصور
حالة السكون اذ

ولذا لم يذكره في اعلال ترمين الا انه ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادي الامر
من اطلاق لفظ الياء اي الياءين هو اي المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء
لاجتماع الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمينّ
بفتح الياء ارمياّ ارمنّ بضم الميم ارمنّ بكسر الميم ارمياّ ارمنياّ وتقول بالخفيفة
ارمينْ بفتح الياء ارمنْ بضم الميم ارمنْ بكسر الميم الفاعل رام اصله رامي على وزن
ضارب فاسكنت الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون
التنوين لانها نون ساكنة يتبع حركة الآخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل
الحركة فاذا صار آخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة طرف كالحركة بل هي
حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وتحذف ولا تسكن الياء
في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اي الفتحة
على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل رامون راميون على وزن
ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم للاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت
اي التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط فقد قلت
راميايَ في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية
لانها توازن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط
النون حالة الاضافة اجتمع النقيضان فصار راميايَ وقلبت راميَ في حالة النصب
والجر بتلك ياء آ اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميين ثم قلبت راميَ بادغام علامة النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة

وهي

وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت راميَ بياءين
في جميع الاحوال اي حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي واصله
رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع الادغام في راموي لانه
اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية اي في كونهما حرفي
علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار
راميَ فادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميَ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار راميَ
واما في حالة الجر والنصب فاصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار راميي ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية فصار راميَ المفعول مرميّ الى آخره
اصله مرموي فادغم كما في راميَ حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت تثنية اي تثنية مرميّ
الى ياء الاضافة فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة
وقلبت في حالة النصب والجر مرميَيّ باربع ياء آ اولها منقلبة عن واو المفعول
وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضفت
الجمع اي جمع مرميّ للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّ ايضا اي كالتثنية
الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياء آ في كل الاحوال
اي في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف
الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوي فاعل كما في راموي فكسرت الياء الاصلية
لصيانة الياء المقلوبة واما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميَيي فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميّ بكسر الياء الثانية
المدغم فيها الموضع مرمًى بفتح الميمين اصله مرمَيٌ قلبت الياء الفا وحذفت

ان ياء على وزن

لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي مرمى مفعل بكسر العين لانه من ينفعل
بالكسر الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم الفاعل الآلة مرمى
بكسر الميم الاول وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمى المجهول رمي يرمى مثل ضرب
يضرب الا آخرهما ولم يقل رمي بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل
يرمي يرمي كينصر فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمي معلوما وحكم الناقص الواوي نحو
غزا يغزو كحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الا في هذا
الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي اصله يغزو وقلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوايل باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي
مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو ولان الواوي لا يجمع من اول الدعايم واليائي
يجمع منه وليفرع عليه لحسن الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف
الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره للادغام فيخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة
ابن ولهم وبقوله غيره ردّ واو اب واخ في النسبة وبقوله للادغام جعل التاء مكان
مكان ماء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى
بقرينة اضافة الحروف اليها اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرا الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها اصطلاح
حقق عند الزمخشري والمص خمسة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال زط
ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جعله استنجده يوم طال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه
وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي وجمعها قولك استنجده يوم صال زط

اي هذا

اي هذا باعتبار متنها في الكتب المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا
نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر بجمعها قولك استنجده يوم طال بل منهم من يقول
انها احدى عشر ثمانية من حروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من غيرها وهي
الجيم والطاء والدال وغداة الحاجب اربعة عشر بجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل
انصت اي سكت ويوم ظرف وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو اسم رجل وزل من الزلل
خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على من عد السين
من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد استمع ورد واذكر واظلم يعني
ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم وان الزاء والطاء
ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة حسنا حكى المبرد
عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا ولا شك
ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما يجيء
ان شاء الله ثم شرع في بيان حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك
ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاد اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه
الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فلذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل
فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم
مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زايدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزايد لزيادة المد لتبقى على مدتها ولا يعود الممدود

ارتكاكها من الكلمة وبناء الكلمة عليها

مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض
اكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا
فيهما ح فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثم اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل
وليست باصلية لا يجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابقاؤها همزة في نحو صحاري
بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت
الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الالف التي بعد الراء
ياء لكسرة التي قبلها وتنقلب الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين
في الاخرى صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا
من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي
في صورة من الصور من هذا النحو على مثل تحاريع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في
خطيئة اذ لا يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت
الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اي فيما اجتمع فيه
واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي
الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في
ضوارب ولم يحذف ايهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين
سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات
عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل في اسم الفاعل من الاجوف

الواوي

الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة
في نحو ادور في جمع القلة من الاسم الثلاثي الالف الواوي الذي واحده على وزن الفعل
والادور جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع
الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو
الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلبت مع
كون واحده على وزن الفعل احترازا عن جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان سبب
كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب ازالة ثقله الحركة عن الواو و
الزمخشري عد ادور من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبلها و
سبب سكون وسط واحده وان كان في بعض الاعلال ومن الواو التي هي لام في نحو كساء
اي اسم معرب آخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو
لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف
الكلمة حينئذ قدم او اصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب
الى التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا نحو بايع في اسم الفاعل
من الاجوف اليائي كما اي كالمثال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبايع وكساء
وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكر في الالف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو
والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل
حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين
فان بعض النحويين يدعي ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل

[illegible] ما قبلها في ادور جمع دور
[illegible] حركة الواو الى
[illegible] هذا الثقل
نحو ادور

وبايع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء اولا من غير
واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته هنا ابدال الهمزة من نفس الواو
والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو القائم جعل همزة
وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يقع الهمزة على
مطرد من الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم
يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير المضمومة
مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد في الاحد
لثقل الحركة على الواو ولم يذكره الكفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روي ان سعيد بن ابي
وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي ع احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت
من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله ادبه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو ان فعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض
الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز سكت عن التقييد
ولم يفصله الى جائز ولازم او نقول المراد من الواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له
سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون
من الجائز فالتزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثم اي ومن اجل ان اصله ماه تجمع
جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشيء الى اصله وانما تقرض لبيان اصله
واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم
الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله
هيجت شوق المشتاق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع مع الحركة

عاد

عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره يا دار مية بالعلياء فالسند
البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكادك جمع دكداكة
وهي الرمل المتراكم البرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة
ورمل صبرا اي اعطني صبرا هيجت مركب وزدت يريد بالمشتاق نفسه وهو قراءة
من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضالين وقرأ عمرو بن عبيد ولا الضالين بفتح
الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم
الفاعل وانما اعتبر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال
من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما وبين اختيهما نظرا الى ان الابدال من الهاء في
ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق غير لازم ولازم الابدال في بابه
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء
اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس شاذا اذ الحركة
مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتاق
اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان
اصل هذه اللغة طردوه جدا في الهرب من التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة
لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد
نحو اباب لحر ضاحك ذهوق اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية القلة ولذا
اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق اي عميق
قوله لا تحاد مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو تعليل ابدال الهمزة
من الهاء والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ

هذا شرح مع طريق اللغة والنشر يعني نسبة

اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا
ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل
من تخذ يتخذ كما مر تقريبهما في المهموسة التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا
غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء
اصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو
التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت اللام
ههنا غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض
عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض
فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ
لان التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء
عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها
كالثلاثي قيل في التثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على
الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه
ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو
ثنتان اصله ثنيان في عدد المؤنث لانه ثنيت واستنوا بفتح الهمزة من باب الافعال
اي اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنوا بالواو وبدليل سنوات ابدلت الياء
من الواو فصار استنوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنوا وانما قلنا ان التاء ابدلت
من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء
الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف

ونحو

ونحو يا قائل الله السعلات عمرو بن يربوع شرار الناس غير اعفاء ولا اكياس الاصل الناس
والاكياس جمع كيس والمنادي محذوف اي يا قوم السعلات النساء الضخمات الخبيثات
وعمرو بدل من بني وشرار الناس صفة عمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء
جمع عفيف يريد يا قوم قائل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس
وذكر في الصراح من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث
الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة
فعلى هذا السعلات جمع لسعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد
نحو لصت اصله لصص بالتشديد لقربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسة وابدلت
من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالب اصله ذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال
وهي الناقة السريعة واما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الحرة النون
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعا وي
كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول
هو الاصح اذ لا معاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة
قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام عن الضعف لمخالفته
استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف
في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه نحو من كذب الجيم منها ابدلت
جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من
وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت
فقال قعيمج اصله قعيمي وقعيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله

المطعمان

مرى وقد جرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف
وابو علج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة كثل البرنج يقع
بالود وبالصيصج الاصل بالعشي والبرني والصيصي البرني اجود التمر والصيصي
القرن والكثل بضم الكاف وفتح الثاء المعجمة الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى
لا يقع الحركا على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا
على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع
في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كتقيمج وفي الوصل كابي علج او
غير متطرفة كاجل بمعنى اجل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال الثاني
والثالث في قوله كان في ادنا بهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل
الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من
ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل اصله الابل وهو الوعل شبه
البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخففة
فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء
والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتي
اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج اي رمي اقمر نهات ينزي دلوي اي
اي دلوي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات صوات ينزي اي يحرك الدلو
الشعر الى سحمة الاذن فلا يزال دعاء تقول ان قبلت حجتي فوفقني لان آتي بيتك بالحج مرارا كثيرة
راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا
نحو فزد اصله فزت اي ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا القرب مخرجهما الهاء

ابدلت

ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله اريقت وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون
الهاء لانها انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون
الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله
هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء
من علامة التانيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء لحروف العلة
في الخفاء ومن ثم اي ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل
الالف نحو الكسرة في مثل يضربها وتمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة
قصد المناسبة للكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت
على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال اما اذا تقدمت عليها حرفين
متحركين او اكثر واحد مثل اكلت عنبا وقتلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريدان ينزعها
ويضربها وهو عندهما وله درهمان فسوغه وان كان شاذا لان الهاء خفية فلا يعتد
فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الياء ليست
بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد
الذي في آخره تاء التانيث لان في الاصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت
ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف
وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة
وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو ساكنا وما قبلها
مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء

تقليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو
ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها وقد مر فى المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفى
التضعيف نحو تقضى البازى فى قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى
البازى اذا البازى كسر ابصر ضربان قضاء فانكر اصله تقضض واستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر فى المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا
الفض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا اى عجلوا الباع قدر مد اليدين وهما يعبر
بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد ونصب
الياء مصدر من التفعل اصله تقضض وابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت
الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل فى الابدال
حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل
المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فيمن جعلها من صدى يصدى وقد يكون مضموما كما فى
تقضى البازى فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل
للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما فى التمنى والترجى وانتصابه على انه
مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند
نزوله من الهواء على الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال
تقديره قد الضربان جمع ضرب بفتحتين وهو ذكر الظباء انكدر نزل وابدلت الياء من النون
جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد
فابدلت النون فيهما اقرب الياء من النون فى الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت

الياء

جوازا غير مطرد

الياء فى الياء وابدلت الياء من العين نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق وضفادى جمة نقانق المنهل
المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر
النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة لملء برده والضفادع مائة المجتمع اصواتا باضافة الضفادى الى الجم والجم
الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه
من حرف الحلق وهى ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من الباء جوازا غير
مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة فى قوله قام بها ينشد كل منشد
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب لان اصله ايتصلت الباء فى اتصلت
واو ما قبله مكسورا اذا اصله او تصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لانه فاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر فى المضاعف وهذا لغة بنى تميم ثم ابدل الشاعر الياء من
وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الواو والياء مناسبة
فكان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو تاء
لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشرى والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء
بدل من التاء فى اتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة الحجاز وما ورد فى النسخ من
ايتصلت بدون الواو فخطاء فكانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو ويكون ما قبله
مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا
لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون
الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال

ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء
جوازا غير مطرد نحو التعالي في قوله كأن رحلي على شفواء حادرة ظمياء قد
بل من طل خوافيها لها اشاريز من لحم مترة من التعالي وخرج
من ارانيها الشفواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها
بعقاب وظمياء معناها انه تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل
مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها وازايلها الطل اسرعت الضمير في لها للعقاب
اي لها في ذكرها اشاريز جمع اشارة بزايين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
مترة مقطعة ولو فرق الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب
اصل التعالي والارانب التعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير
مطرد نحو السادي في قوله اذا عد اربعة فال فزوجك خامس وابوك
سادي الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني
اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا
غير مطرد من التاء نحو الثالي في قوله قد مر يوماه وهذا الثالي وانت بالهجران
لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يوماه وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث
بالفراق لكسرة ما قبلهن اي الباء والسين والتاء الواو ابدلت من الالف وجوبا
مطردا في نحو ضوارب اي فيما وقع الالف التكسير جمع ضارب فلما زيد الف بعد الف
اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية و
اجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما لالتباس بالواحد كما مر في اواصل
وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم

اصله

اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر بنسخة ذلك الكاتب وابدلت
الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اي فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما
اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لتنبه وما قبلها مستدعي للميم ابدلت من الواو وجوبا غير مطرد
نحو فم اي ابدلت الواو من الهمزة في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثل الاذ ولم
يقع الا مضافا فاستغني عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه
على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او
لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب الواو ميما وجب ان تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان لحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم
ان يكون الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عدد من الجائز حيث
سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس
لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا
والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة الاستعمال في التعريف اي ليس من البر
الصيام في السفر اذا تضرر الصيام لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت
الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمير اصله عنبر وقد مر البحث في آخر فصل الماضي
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطق
التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان يهال منادى مرخم اصله هالة اسم امراة
التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في كفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم

على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنان البنان اطراف الاصابع
وقوله لغربهما اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم مازلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى
ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت جوازا مطردا من السين نحو اصبغ
اي اسبغ بمعنى اتم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء
وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر
وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو رأس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
اصله رأس لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا
للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد
المعنى وقفت بدار الحبيبة اصيلا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد
يجيبني اصله اصيلان وهو جمع اصيل فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت
من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى ان لا دعة ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع رأى اي الذئب والدعة سعة العيش والحقف
الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اي اللام والنون والصاد في المجهورية الزاء ابدلت
من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد
مخرجهما وقربهما في اللمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وهو
المخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانهما من
مخرجها واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من الصاد ايضا

جوازا

جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائي حين اسر في غزوة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام
حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا فزدي انه اي هكذا افصد الكرام اصله فصدي
وانا تاكيد ياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره
الكفاء بما ذكره في ابدال الصاد من السين للتاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو
اصطبر اصله اصتبر اي فيما اذا كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
في نحو اصطبر اصله فحصت من باب فتشت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة
تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه اعرب اللفتين
واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع الذي
لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذي لم
يقيد اي من ابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال يكون الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد
جائزا غير مطرد كما قررناه نحن في موضع موضع الباب السابع في اللفيف ويقال
له لفيف للف اي لاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين ومن قبائل شتى لفيف فيفهم
تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة
وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما الاعشاء اسميهما
اللفويين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعتا تقوى احدهما بالآخر
فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح
وما هو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائهما كحكم فاء وعد
يعد اي حكم فاء وقى

وفيهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق موقي حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما حكم لام رام ومرمي
وعلى هذا الامر منهما قي اصله اوقي على وزن اضرب واعلاله واعلال اخواته واصولها ظاهر
لمن اتقن قواعد باب المثال والناقص فيا قوافي فيا فين وتقول بنون التاكيد الثقيلة
فين فيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله واعلاله
كاصل رام واعلاله المفعول موقي حاله في الاصل والاعلال كحال مرمي الموضع موقى كمرمى
الآلة ميقى اصله موقي اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى المجهول منهما وقي يوقى كرمى
يرمى التخفيف المفرون كوطوى يطوى الى اخرهما وحكمهما لاما كحكم الناقص انهما ناقص
من حيث اللام ولا يعل عينهما لما مر في باب اللحوق من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا
اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الى آخره وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطوون
اطوين اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطوون اطوين وتقول في الامر من روي يروى اروي
من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال وتقول
بنون التاكيد الثقيلة اروين اروينان اروون اروين اروينان اروينان وتقول بالخفيفة منه
اروين اروون اروين واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في الناقص والتفيف
وانما خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرا فانظر الى حرف العلة التي في آخر الكلمة
ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب والاسكون مع البناء
على الفتح وبفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوين والواو في اغزون

اتقن اي احكم قواعد باب المثال والناقص

في الاخر

في الاخر وخفة الفتحة لذلك نونا التاكيد اذا لم تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز
حينئذ عن اتصالهما به فيصير ان بمنزلة جزء كالف التثنية فرد بسببها ما يرد بسبب الف التثنية
وان كانت حرف العلة ضمير انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحرف لحركة موافقة
لها بالطرد وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والآخر اولى نوني التاكيد وخفة
ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ارو ورن بضم الواو الضمير وارون بكسر ياء الضمير
لما حركت واو الضمير بحركة موافقة في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير
بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء
كان مضموما او مكسورا تحذف حرف العلة وان كانت ضمير الغائبة لخفة فيما قبلها نحو طن
بضم العين اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطون
بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو
الضمير في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير
في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا
يكون النونان كالكلمة المنفصلة ولما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة
يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله
غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير
بحركة مناسبة واذا كان غير مفتوح يحذف لان تحلل الضمير بمنعهما عن اتصالهما
بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو اصله طاوي اعل كاعلال راي ولا يعل
واوه اي عينه التي هي الواو لما لم يعل في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري ريان
للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله رويان رواء لجمعه اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها

طرفا بعد الف زائدة ريّا للمفرد المؤنث ريّيان لتثنيتهما فقلبت الف الثانية ياء
لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضا
اى جمع المذكر والتقى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله ولم يبال بالالتباس
مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع
الاعلالان احدهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى هى لام همزة
لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل
واما قولهم راءٍ مع سكونها فى ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو
التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل
من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وفتح راء جمع ريان
كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير
حرف العلة للتخفيف لا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى رواى وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال
على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية خفة الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة
واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد وان كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو قال وبالثانى
نحو قوة وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا فى ترك
هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس للتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير رؤية فعليك بالروية وتقول فى تثنية
المؤنث فى حالة النصب والخفض اى الجر ريتيين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين

التى

التى من الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب
والجر وادغمت الاولى فى الثانية مثل عطيتين فى تثنية عطية واذا اضفته اى تثنية
المؤنث فى حالة النصب اى ريتيّ الى ياء المتكلم قلت رأيت ريتيّيّ بخمس ياءات
الياء الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت
الاولى فى الثانية للفتوحة والرابعة فى الخامسة للفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة
المفعول مطويّ اصله مطووي اعل كاعلال مرميّ الموضع مطوًى اصله مطووى اعل
كاعلال مرمى والالة مطوًى اصله مطوي اعل كاعلال مرمًى المجهول طوى يطوى
اصله يطوي اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول والموضع
والالة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من التعريف المعروف لحكم لام الناقص
كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها
اعلالان بتقدير اعلالها اى اعلال عين تلك الكلمة كطاوٍ ومطويّ ومطوًى ومطوًى
ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اى حكم العين ايضا
اى كالتى اجتمع فيه الاعلالان كحكم عين طوى فى عدم الاعلال للمتابعة نحو
طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى

وطاويان وطوى مجهول طوى فانه
لو اعل الواو فيها بقلبه الفا او بكسرها
لشكل الكسرة عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل حملا على طوى تم